تم التحديث في: 24 تموز/يوليو 2024

شبكة إنفاذ الجرائم المالية
إدارة الخزانة الأميركية
Washington, D.C. 20220

All entities created in the United States — including those previously known as "domestic reporting companies" — and their beneficial owners are now exempt from the requirement to report beneficial ownership information (BOI) to the Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN) under the Corporate Transparency Act (CTA).

FinCEN published an interim final rule on March 26, 2025, that revised the definition of "reporting company" in its regulations implementing the CTA to mean only those entities formed under the law of a foreign country that have registered to do business in any U.S. State or tribal jurisdiction by the filing of a document with a secretary of state or similar office (formerly known as "foreign reporting companies"). FinCEN also formally exempted entities previously known as "domestic reporting companies" from the CTA's reporting requirements.

Reporting companies now also do not need to report the BOI of any U.S. persons, and U.S. persons are exempt from having to provide BOI with respect to any reporting company for which they are a beneficial owner.

Foreign entities that meet the new definition of a "reporting company" and do not qualify for an exemption from the reporting requirements are required to file with FinCEN under new deadlines:

- Reporting companies registered to do business in the United States before March 26, 2025, must file BOI reports by April 25, 2025.
- Reporting companies registered to do business in the United States on or after March 26, 2025, have 30 calendar days to file an initial BOI report after receiving notice that their registration is effective.

The guidance issued below has not yet been fully updated to account for this new interim final rule. Thus, any guidance here indicating that U.S companies, or their beneficial owners, must report BOI to FinCEN; that BOI must be reported for U.S. persons; or that reporting companies must report BOI before April 25, 2025, should be disregarded.

تقارير معلومات الملكية الانتفاعية الأسئلة الشائعة المتكررة

إن هذه الأسئلة الشائعة المتكررة هي أسئلة توضيحية فقط ولا تكمل أو تعدل أي التزامات يفرضها القانون أو اللوائح. يرجى الرجوع إلى قاعدة الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية والوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية وقاعدة الضمانات المتوفرة على الموقع www.fincen.gov/boi، للحصول على تفاصيل حول أحكام محددة. وتتوقع شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) نشر التوجيهات الإضافية في المستقبل. يمكن طرح الأسئلة على صفحة الاتصال الخاصة بشبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN).

A. أسئلة عامة

A.1. ما هي معلومات الملكية الانتفاعية؟

تشير معلومات الملكية الانتفاعية إلى معلومات تعريفية حول الأفراد الذين يمتلكون شركة أو يديرونها بشكل مباشر أو غير مباشر.

[صادر بتاريخ 24 آذار/ مارس 2023]

A.2. لماذا يتعين على الشركات الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى إدارة الخزانة الأميركية؟

في عام 2021، أقر الكونغرس قانون شفافية الشركات على أساس الحزبين. ينشئ هذا القانون شرطاً جديداً للإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية كجزء من جهود حكومة الولايات المتحدة لجعل من الصعب على الجهات الفاعلة السيئة إخفاء مكاسبها غير المشروعة أو الاستفادة منها من خلال الشركات الوهمية أو غيرها من هياكل الملكية الغامضة.

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

A.3. . بموجب قانون شفافية الشركات، من يمكنه الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية؟

ستسمح شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) للمسؤولين الفيدراليين والحكوميين والمحليين والقبليين، بالإضافة إلى بعض المسؤولين الأجانب الذين يقدمون طلباً من خلال وكالة حكومية اتحادية أميركية، بالحصول على معلومات الملكية الانتفاعية للأنشطة المصرح بها المتعلقة بالأمن القومي والاستخبارات وإنفاذ القانون. ستتمكن المؤسسات المالية من الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية في ظروف معينة، بموافقة الشركة المبلِغة. وسيتمكن المنظمون لهذه المؤسسات المالية أيضاً من الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية عندما يشرفون عليها.

نشرت شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) القاعدة التي ستحكم الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية وحمايتها في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023. سيتم تخزين معلومات الملكية الانتفاعية التي يتم الإبلاغ عنها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية في قاعدة بيانات آمنة وغير عامة باستخدام أساليب وضوابط صارمة لأمن المعلومات تُستخدم عادةً في الحكومة الفيدرالية لحماية أنظمة المعلومات غير السرية ولكن الهامة على أعلى مستوى أمني. ستعمل شبكة إنفاذ الجرائم المالية بشكل وثيق مع الأشخاص المصرح لهم بالوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية للتأكد من أنهم يفهمون أدوارهم ومسؤولياتهم في استخدام المعلومات المبلغ عنها فقط للأغراض المصرح بها وتناولها بطريقة تحمي أمنها وسريتها. [صادر

[تم التحديث في 4 كانون الثاني/يناير 2024]

A.4. كيف ستصبح الشركات على علم بمتطلبات تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية؟

تشارك شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) في حملة توعية وتثقيف قوية لرفع مستوى الوعي ومساعدة الشركات المبلغة على فهم متطلبات تقديم التقارير الجديدة. تتضمن هذه الحملة فعاليات توعية افتراضية وشخصية وإرشادات شاملة بمجموعة متنوعة من التنسيقات واللغات، بما في ذلك محتوى الوسائط المتعددة ودليل امتثال الكيانات الصغيرة، بالإضافة إلى قنوات اتصال جديدة، بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي. تتعاون شبكة إنفاذ الجرائم المالية أيضاً مع المكاتب الحكومية على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات، والشركات الصغيرة والجمعيات التجارية، ومجموعات المصالح.

ستواصل شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) تقديم الإرشادات والمعلومات والتحديثات المتعلقة بمتطلبات تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية على الصفحة الإلكترونية الخاصة بمعلومات الملكية الانتفاعية، www.fincen.gov/boi. اشترك هنا لتلقي التحديثات عبر البريد الإلكتروني من شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) حول التزامات تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

A.5. كيف يتم تعريف القبيلة الهندية بموجب قانون شفافية الشركات؟

لأغراض تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FINCEN)، تعني "القبيلة الهندية" أي قبيلة أو فرقة أو أمة أو أو قرية أو مجتمع من الهنود أو من سكان ألاسكا الأصليين يعترف وزير الداخلية بوجودها كقبيلة هندية. يُطلب من وزير الداخلية أن ينشر سنوياً قائمة بجميع القبائل الهندية المعترف بها في السجل الفيدرالي (https://www.federalregister.gov/documents/2024/01/08/2024-00109/indian-entities-recognized-by-and-eligibleto-receive-services-from-the-united-states-bureau-of).

[تم الإصدار بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2024]

B. عملية إعداد التقارير

B.1. هل يجب على شركتي الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية الآن؟

أطلقت شبكة إنفاذ الجرائم المالية الموقع الإلكتروني لمعلومات الملكية الانتفاعية (BOI E-Filing) لتقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية (https://boiefiling.fincen.gov) في 1 كانون الثاني/يناير 2024.

- سيكون أمام الشركة المبلّغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها قبل 1 كانون الثاني/ يناير 2024 مهلة تنتهي في 1 كانون الثاني/ يناير 2025 لتقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاص بها.
- يكون أمام الشركة المبلّغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في عام 2024، مهلة 90 يوماً تقويمياً لتقديمه التقارير بعد تلقي إشعار فعلي أو عام بأن إنشائها أو تسجيلها ساري المفعول.
- سيكون لدى الشركة المبلغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2025 أو بعده، مهلة 30 يوماً تقويمياً لتقديمها بعد تلقي إشعار فعلي أو عام بأن إنشاء الشركة أو تسجيلها قد أصبح ساري المفعول.

[تم التحديث في 4 كانون الثاني/يناير 2024]

B.2. متى عليّ أن أبلّغ عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بشركتي إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

يكون لدى شركة التبليغ التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده، وقبل 1 كانون الثاني/يناير 2025، 90 يوماً تقويمياً بعد تلقي إشعار إنشاء الشركة أو تسجيلها من أجل تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاص بها. يبدأ الموعد النهائي المحدد بـ90 يوماً تقويمياً من الوقت الذي تتلقى فيه الشركة إشعاراً فعلياً بأن إنشائها أو تسجيلها ساري المفعول، أو بعد أن يقدم مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل إشعاراً عاماً بإنشائها أو تسجيلها للمرة الأولى، بحسب أيهما أسبق.

سيكون لدى شركات التبليغ التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2025 أو بعده، 30 يوماً تقويمياً من الإشعار الفعلي أو العام بأن إنشاء الشركة أو تسجيلها قد أصبح ساري المفعول من أجل تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية الأولية الخاصة بها مع شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

[تم التحديث في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2023]

B.3. متى ستقبل شبكة إنفاذ الجرائم المالية تقارير معلومات الملكية الانتفاعية؟

ستبدأ شبكة إنفاذ الجرائم المالية في قبول تقارير معلومات الملكية الانتفاعية في 1 كانون الثاني/يناير 2024. لن تُقبل تقارير معلومات الملكية الانتفاعية قبل هذا التاريخ.

[صادر بتاريخ 24 آذار/ مارس 2023]

B.4. هل يتوجب دفع أي رسوم لتقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

كلا. لا يتوجب دفع أي رسوم لتقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بك إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

[تم التحديث في 4 كانون الثاني/يناير 2024]

B.5. كيف سأقدّم تقريراً بمعلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بشركتي؟

إذا توجب عليك تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بشركتك إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية، ستقدّمه إلكترونياً من خلال نظام تقديم تقارير آمن ومتوفر على موقع تقديم التقارير الإلكتروني لمعلومات الملكية الانتفاعية الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية (https://boiefiling.fincen.gov) (BOI E-Filing)

[صادر بتاريخ 24 آذار/ مارس 2023]

B.6. أين يمكنني العثور على الاستمارة لتقديم التقرير؟

يمكنك الوصول إلى الاستمارة من خلال الانتقال إلى الموقع الإلكتروني لمعلومات الملكية الانتفاعية (https://boiefiling.fincen.gov) وتحديد "File BOIR."

[تم التحديث في 4 كانون الثاني/يناير 2024]

B.7. هل يتوجب على الشركة المبلّغة استخدام محامي أو محاسب قانوني معتمد (CPA) لتقديم معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

كلا. تتوقع شبكة إنفاذ الجرائم المالية أن يتمكن الكثير من الشركات، أو معظمها، من تقديم معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بها بمفردها باستخدام الدليل الذي نشرته FinCEN. يمكن للشركات المبلغة التي تحتاج إلى المساعدة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير التشاور مع مقدمي الخدمات المحترفين مثل المحامين أو المحاسبين.

[صادر بتاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

B.8. من يمكنه تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية نيابةً عن الشركة المبلغة، وما هي المعلومات التي سيتم جمعها من مقدمي التقارير؟

يجوز لأي شخص تفوض له الشركة المبلغة بالتصرف نيابة عنها، مثل الموظف أو المالك أو مزود الخدمة الطرف الثالث- تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية نيابة عن الشركة المبلغة. عند تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية، يجب أن يكون مقدمو التقارير الأفراد مستعدين لتقديم معلومات الاتصال الأساسية عن أنفسهم، بما في ذلك الاسم وعنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

C. الشركة المبلّغة

C.1. ما هي الشركات التي سيتوجب عليها تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

تسمّى الشركات التي عليها تقديم التقارير **الشركات المبلّغة**. وثمة نوعان من الشركات المبلّغة:

- **الشركات المبلّغة المحلية وهي مؤسسات وشركات محدودة المسؤولية وأي كيانات أخرى تم إنشاؤها عن طريق تقديم وثيقة إلى مكتب سكرتارية الولاية أو أي مكتب مماثل في الولايات المتحدة.**
- **الشركات الأجنبية المبلّغة وهي كيانات (بما في ذلك المؤسسات والشركات محدودة المسؤولية) التي تأسست بموجب قانون بلد أجنبي وتم تسجيلها لتنفيذ أعمال في الولايات المتحدة من خلال تقديم وثيقة إلى مكتب سكرتارية الولاية أو أي مكتب مماثل في الولايات المتحدة.**

ثمة 23 نوعاً من الكيانات المعفاة من متطلبات تقديم التقارير (راجع السؤال C.2). راجع بدقة معايير التأهيل قبل استنتاج أن شركتك معفاة.

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية لتقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية مخطط التدفق التالي للمساعدة في تحديد ما إذا كانت الشركة شركة مبلّغة (انظر إلى الفصل 1.1، "هل شركتي" هي شركة مبلّغة ؟").

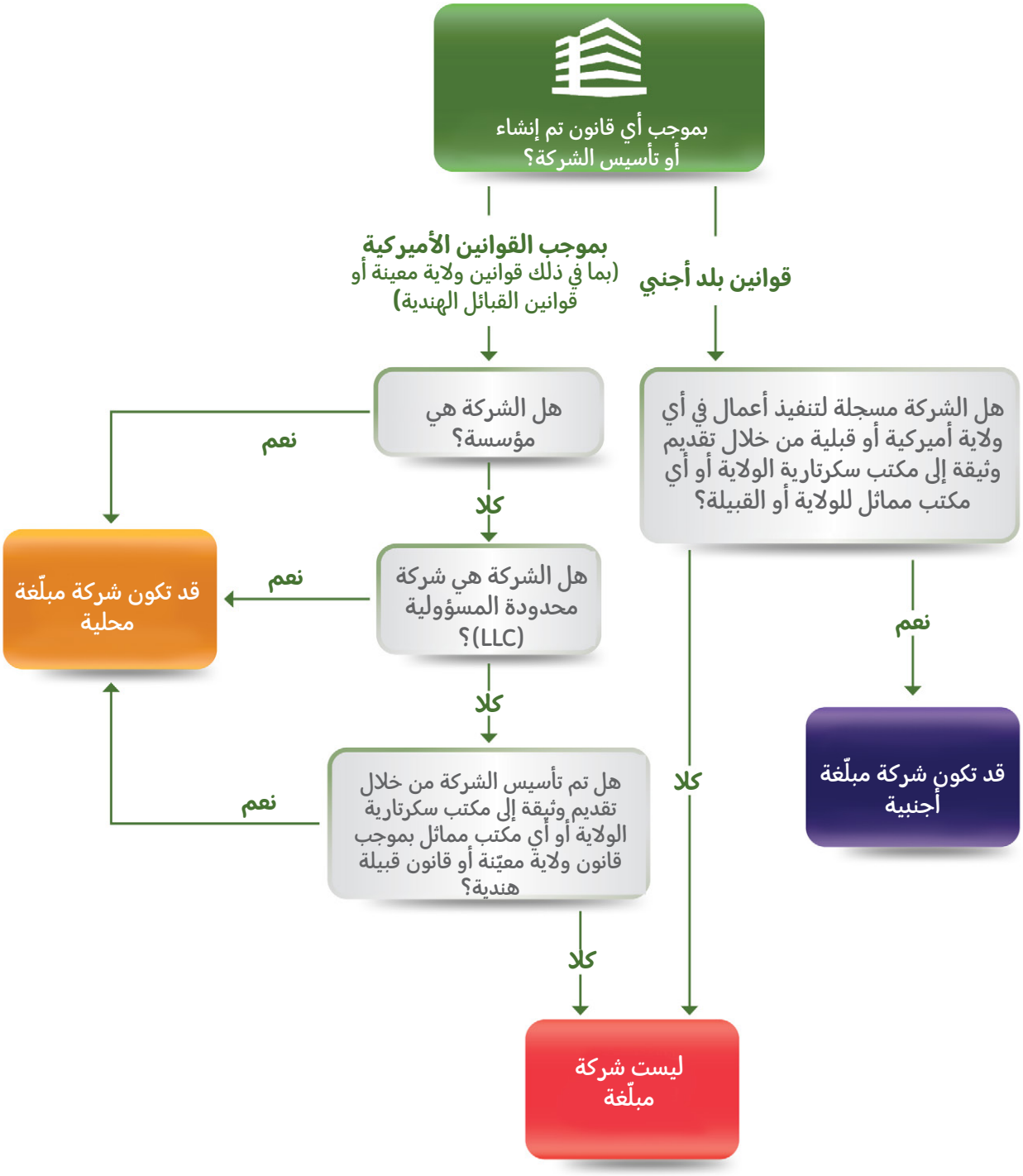

[صادر بتاريخ 18 أيلول / سبتمبر 2023]

C.2. هل بعض الشركات معفاة من متطلبات تقديم التقارير؟

نعم، ثمة 23 نوعاً من الكيانات المعفاة من متطلبات تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية. تشمل هذه الكيانات الشركات المتداولة علناً التي تفي بالمتطلبات المحددة والعديد من المنظمات غير الربحية وبعض الشركات الكبيرة العاملة.

ويلخص الجدول التالي الإعفاءات الثلاثة والعشرين:

الإعفاء رقم	العنوان القصير للإعفاء
1	جهة تقديم التقارير عن الأوراق المالية
2	جهة حكومية
3	مصرف
4	اتحاد ائتماني
5	مؤسسة الإيداع القابضة
6	شركات الخدمات المالية
7	سمسار أو تاجر في الأوراق المالية
8	وكالة تبادل أو تصفية الأوراق المالية
9	الكيان المسجل بموجب قانون تبادل آخر
10	شركة استثمار أو مستشار استثماري
11	مستشار صندوق رأس المال الاستثماري
12	شركة تأمين
13	مصدر تأمين مرخص من الولاية
14	الكيان المسجل بموجب قانون تبادل السلع
15	شركة محاسبة
16	مرفق عام
17	مرفق عام للسوق المالية
18	أدوات الاستثمار المجمعة
19	كيان معفى من الضرائب
20	كيان يساعد كياناً معفىً من الضرائب
21	شركة كبيرة عاملة
22	فرع لكيانات معفاة معينة
23	كيان غير فعال

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية هذا الجدول وقوائم مرجعية لكل من الإعفاءات الـ23 التي قد تساعد في تحديد ما إذا كانت الشركة تستوفي معايير الإعفاء (انظر إلى الفصل 1.2، "هل شركتي معفاة من متطلبات تقديم التقارير؟"). يجب على الشركات مراجعة معايير التأهيل بعناية قبل استنتاج أنها معفاة. الرجاء مراجعة الأسئلة الشائعة المتكررة الإضافية عن إعفاءات الشركات المبلّغة في قسم "L. إعفاءات الشركات المبلّغة" الوارد أدناه.

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

C.3. هل بعض المؤسسات، مثل الصناديق الاستئمانية القانونية أو الصناديق الاستئمانية التجارية أو المؤسسات، هي شركات مبلّغة؟

يختلف ذلك بين مؤسسة وأخرى. يُعتبر الكيان المحلي مثل الصندوق الاستئماني القانوني أو الصندوق الاستئماني التجاري أو المؤسسة شركة مبلّغة فقط إذا تم إنشاؤه عن طريق تقديم وثيقة إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل. وبالمثل، يُعتبر الكيان الأجنبي شركة مبلّغة فقط إذا قدم وثيقة إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل للتسجيل لتنفيذ أعمال في الولايات المتحدة.

تختلف قوانين الولاية بحسب ما إذا كانت أنواع معينة من الكيانات، مثل الصناديق الاستئمانية، تتطلب تقديم وثيقة إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل من أجل تأسيسها أو تسجيلها.

- إذا كان الصندوق الاستئماني الذي تم تأسيسه في ولاية قضائية أميركية يتطلب تقديم وثيقة، فيُعتبر شركة مبلّغة، ما لم ينطبق إعفاء عليه.

وبالمثل، لا تطلب كافة الولايات من الكيانات الأجنبية التسجيل من خلال تقديم وثيقة إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل لتنفيذ أعمال في الولاية.

- ومع ذلك، إذا اضطر كيان أجنبي إلى تقديم وثيقة إلى مكتب سكرتارية الولاية للتسجيل لتنفيذ أعمال في ولاية ما، وقام بذلك، فهو يُعتبر شركة مبلّغة، ما لم ينطبق إعفاء عليه.

ويجب على الكيانات الأخذ بالاعتبار إذا كانت أي من الإعفاءات من متطلبات تقديم التقارير تنطبق عليها على سبيل المثال، قد لا يُطلب من المؤسسة تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية إذا كانت مؤهلة للحصول على الإعفاء المخصص للكيانات المعفاة من الضرائب.

قد يساعد الفصل 1 من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية ("هل يتعين على شركتي تقديم تقرير عن مالكيها المستفيدين؟") الشركات في تحديد ما إذا كانت بحاجة إلى تقديم التقرير.

[صادر بتاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

C.4. هل يُعتبر الصندوق الاستئماني شركة مبلّغة إذا تم تسجيله لدى محكمة قانونية لغرض إنشاء اختصاص المحكمة في أي نزاعات تتعلق بالصناديق الاستئمانية؟

كلا. إن تسجيل صندوق استئماني لدى محكمة قانونية لمجرد إنشاء اختصاص المحكمة في أي نزاعات تتعلق بالصناديق الاستئمانية لا يجعله شركة مبلّغة.

[صادر بتاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

C.5. هل يحدد نشاط أو إيرادات الشركة ما إذا كانت الشركة المبلغة؟

أحياناً. إن الشركة المبلغة هي (1) أي شركة أو شركة محدودة المسؤولية أو أي كيان مماثل تم إنشاؤه في الولايات المتحدة من خلال تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل (وفي هذه الحالة تكون شركة مبلغة محلية)، أو أي كيان قانوني تم تسجيله لممارسة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة من خلال تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل (وفي هذه الحالة تكون شركة مبلغة أجنبية)، والتي (2) لا تتأهل لأي من الإعفاءات المنصوص عليها في قانون الشفافية للشركات. ويمكن لأنشطة المنشأة وإيراداتها، إلى جانب عوامل أخرى في بعض الحالات، أن تؤهلها للحصول على أحد تلك الإعفاءات. على سبيل المثال، هناك إعفاء لبعض الكيانات غير النشطة، وإعفاء آخر لأي شركة بلغت عن أكثر من 5 ملايين دولار من إجمالي الإيرادات أو المبيعات في العام السابق وتفي بمعايير الإعفاء الأخرى. ليس من الضروري أن يعفي الانخراط فقط في الأنشطة السلبية مثل امتلاك العقارات المستأجرة، ولا كونها غير مربحة الكيان من متطلبات إعداد التقارير الخاصة بمعلومات الملكية الانتفاعية.

يوفر دليل امتثال الكيانات الصغيرة التابع لشبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) معلومات إضافية بشأن الإعفاءات في الفصل 1.2، "هل شركتي معفاة من متطلبات تقديم التقارير؟"

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

C.6. هل الملكية الفردية هي شركة مبلّغة؟

كلا، إلا إذا تم إنشاء شركة ملكية فردية (أو، إذا كانت شركة ملكية فردية أجنبية، تم تسجيلها لممارسة الأعمال التجارية) في الولايات المتحدة عن طريق تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل. لا تكون الكيانات شركة مبلغة إلا إذا تم إنشاؤها (أو إذا كانت شركة أجنبية، تم تسجيلها لممارسة الأعمال التجارية) في الولايات المتحدة عن طريق تقديم مثل هذه الوثيقة. إن تقديم مستند إلى وكالة حكومية للحصول على (1) رقم تعريف صاحب العمل لدى دائرة الإيرادات الداخلية، أو (2) اسم تجاري وهمي، أو (3) ترخيص مهني أو وظيفي لا يؤدي إلى إنشاء كيان جديد، وبالتالي لا يجعل الملكية الفردية التي تقدم مثل هذا المستند شركة مبلغة.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

C.7. هل يمكن اعتبار الشركة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في إحدى الأراضي الأميركية شركة مبلغة؟

نعم. بالإضافة إلى الشركات الموجودة في الولايات الخمسين ومنطقة كولومبيا، فإن الشركة التي يتم إنشاؤها أو تسجيلها لممارسة الأعمال التجارية عن طريق تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية في إحدى الأقاليم الأميركية أو مكتب مماثل، والتي لا تتأهل للحصول على أي إعفاءات من متطلبات تقديم التقرير، هي ملزمة بتقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. الأقاليم التابعة للولايات المتحدة هي كومنولث بويرتوريكو، وكومنولث جزر ماريانا الشمالية، وساموا الأميركية، وغوام، وجزر فيرجن الأميركية.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

C. 8. هل تنطبق متطلبات تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية على الشركات المساهمة ضمن الفصل الفرعي S (S-Corporations)؟

نعم. يجب على الشركة التي يتم اعتبارها كياناً تمريرياً بموجب الفصل الفرعي S من قانون الإيرادات الداخلية ("شركة مساهمة ضمن الفصل الفرعي S" أو "S-Corp") والتي هي مؤهلة لتصنيف الشركة المبلغة - أي التي تم إنشاؤها أو تسجيلها لممارسة الأعمال التجارية عن طريق تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل، وليست مؤهلة لأي من الإعفاءات من متطلبات تقديم التقارير - أن تمتثل لمتطلبات تقديم التقارير. لا يؤثر الهيكل التمريري للأغراض الضريبية الذي تتسم به الشركة المساهمة ضمن الفصل الفرعي S على التزاماتها بتقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية. على وجه الخصوص، لا يؤهل الاعتبار التمريري بموجب الفصل الفرعي S شركة مساهمة ضمن الفصل الفرعي S باعتبارها "كياناً معفياً من الضرائب" بموجب لوائح تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بشبكة إنفاذ الجرائم المالية.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

C. 9. إذا لم يتم إنشاء شركة محلية أو شركة محدودة المسؤولية عن طريق تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل، فهل تُعتبر شركة مبلغة؟

كلا. في حين أن لوائح تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بشبكة إنفاذ الجرائم المالية تعرّف الشركة المبلغة المحلية على أنها تشمل شركة أو شركة محدودة المسؤولية، فإن إدراج هذه الكيانات يعتمد على فهم أن الشركات المحلية والشركات محدودة المسؤولية يتم إنشاؤها عموماً عن طريق تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل. في ظروف غير عادية حيث يتم إنشاء شركة محلية أو شركة محدودة المسؤولية، ولكن ليس عن طريق تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل، فإن مثل هذا الكيان ليس شركة مبلغة.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

C.10. هل جمعيات أصحاب المنازل هي شركات مبلغة؟

يعتمد الأمر على عدة عوامل. يمكن أن تتخذ جمعيات أصحاب المنازل أشكالاً مختلفة. كما هو الحال مع أي كيان، إذا لم يتم إنشاء جمعية أصحاب المنازل من خلال تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل، فإنها ليست شركة مبلغة محلية. قد تكون جمعية أصحاب المنازل المدمجة أو أي جمعية أصحاب منازل أخرى تم إنشاؤها من خلال تقديم مماثل مؤهلة أيضاً للحصول على إعفاء من متطلبات تقديم التقارير. على سبيل المثال، قد تكون جمعيات أصحاب المنازل التي تعترف بها دائرة الإيرادات الداخلية كمنظمات رعاية اجتماعية بموجب القسم 501(4)(c) (أو التي تدعي مثل هذا الوضع وتفي بالمتطلبات) مؤهلة للحصول على الإعفاء بصفة الكيان المعفي من الضرائب. ومع ذلك، قد تندرج جمعية

أصحاب المنازل المدرجة التي ليست منظمة بموجب القسم 501(4)(c) ضمن تعريف الشركة المبلغة، وبالتالي قد تكون ملزمة بتقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

[تم التحديث بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2024]

C.11. هل الكيانات التي تم تشكيلها بموجب القانون القبلي ملزمة بتقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية؟

نعم، إذا كانت الكيانات تلبي تعريف الشركة المبلغة ولا تتأهل للحصول على أي إعفاءات لمتطلبات تقديم التقارير. راجع السؤال C.1 للحصول على مزيد من المعلومات حول الكيانات التي تعتبر شركات مبلغة.

في حين أن القبائل الهندية لديها ممارسات مختلفة لتشكيل الكيانات القانونية، فإن بعضها يسمح للأفراد بتشكيل كيانات قانونية مثل الشركات أو الشركات محدودة المسؤولية بموجب القانون القبلي عن طريق تقديم مستند (مثل وثائق التأسيس) إلى مكتب قبلي أو وكالة تشمل وظائفها الروتينية إنشاء مثل هذه الكيانات بموجب مثل هذه الملفات. يمكن تسمية المكاتب أو الوكالات القبلية التي تؤدي هذه الوظيفة باسم آخر غير "مكتب سكرتارية الولاية"، ولكنها تؤدي وظيفة مماثلة لوظيفة مكتب السكرتارية النموذجية. ونتيجة لذلك، فإن الكيان القانوني الذي تم إنشاؤه من خلال تقديم طلب إلى مكتب أو وكالة قبلية يُعتبر شركة مبلغة ويُطلب منه تقديم معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية، ما لم يكن مؤهلاً للحصول على إعفاء.

تجدر الإشارة إلى أنه بموجب قانون الشفافية للشركات، لا تعتبر الكيانات القانونية شركات مبلغة إلا إذا تم إنشاؤها أو تسجيلها لممارسة الأعمال التجارية "وفقاً لقوانين ولاية أو قبيلة هندية". إن الشركات القبلية التي تم تشكيلها بموجب القانون الفيدرالي من خلال إصدار ميثاق تأسيس من قبل وزير الداخلية - مثل تلك التي تم إنشاؤها بموجب القسم 3 من قانون رعاية الهنود في أوكلاهوما (المادة 25 من القانون رقم 5203 من قانون الولايات المتحدة)، أو القسم 17 من قانون إعادة تنظيم الهنود لعام 1934 (المادة 25 من القانون رقم 5124 من قانون الولايات المتحدة) - لا يتم إنشاؤها من خلال تقديم مستند إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل بموجب قوانين قبيلة هندية، وبالتالي فهي ليست شركات مبلغة ملزمة بتقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

يرجى الملاحظة أيضاً أن "الجهات الحكومية" ليست ملزمة بتقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. ولتحقيق هذه الغاية، فإن "الجهة الحكومية" هي كيان (1) تم إنشاؤه بموجب قوانين الولايات المتحدة، أو قبيلة هندية، أو ولاية، أو تقسيم سياسي فرعي لولاية ما، أو بموجب اتفاقية بين ولايتين أو أكثر، و(2) يمارس السلطة الحكومية نيابةً عن الولايات المتحدة أو أي قبيلة هندية، أو ولاية، أو تقسيم سياسي. وعليه، فإن الكيان القبلي الذي يعد بمثابة "جهة حكومية" ليس ملزماً بتقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN). تتضمن هذه الفئة الشركات التي تم تأسيسها قبلياً والكيانات القبلية التي تم تأسيسها من قبل الولاية إذا كانت هذه الشركات أو الكيانات تمارس سلطة حكومية نيابة عن القبيلة.

كما أن بعض الشركات التابعة للهيئات الحكومية معفاة أيضاً من شرط تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN). تكون الكيانات مؤهلة لهذا الإعفاء إذا كانت حصص الملكية الخاصة بها خاضعة لسيطرة (كاملة) أو مملوكة بالكامل، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل هيئة حكومية. على سبيل المثال، إذا مارست شركة مسجلة قبلياً (أو كيان قبلي مسجل لدى الولاية) سلطة حكومية نيابة عن قبيلة، وكانت هذه الشركة المسجلة قبلياً (أو الكيان القبلي المسجل لدى الولاية) تسيطر على حصص الملكية في كيان آخر أو تمتلكها بالكامل، فإن كل من الشركة المسجلة قبلياً (أو الكيان القبلي المسجل لدى الولاية) والكيان التابع لها معفيان من متطلب تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. راجع الأسئلة L.3 وL.6 لمزيد من المعلومات حول "إعفاء الكيان التابع للشركة" هذا.

وقد تنطبق إعفاءات أخرى من متطلبات تقديم التقارير، مثل إعفاء "الكيانات المعفاة من الضرائب"، على بعض الكيانات التي تم تشكيلها بموجب القانون القبلي.

يتضمن دليل امتثال الكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية هذا الجدول وقوائم مرجعية لكل من الإعفاءات الـ23 التي قد تساعد في تحديد ما إذا كانت الشركة تستوفي معايير الإعفاء (انظر إلى الفصل 1.2، "هل شركتي معفاة من متطلبات تقديم التقارير؟"). يجب على الشركات مراجعة معايير التأهيل بعناية قبل استنتاج أنها معفاة. الرجاء مراجعة الأسئلة الشائعة المتكررة الإضافية عن إعفاءات الشركات المبلّغة في قسم "L. إعفاءات الشركات المبلّغة" الوارد أدناه.

[تم الإصدار بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2024]

C. 12. هل تنطبق متطلبات الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية على الشركات التي تم إنشاؤها أو تسجيلها قبل سن قانون الشفافية للشركات (1 كانون الثاني/يناير 2021)؟

نعم. تنطبق متطلبات الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية على جميع الشركات التي تتأهل باعتبارها "شركات مبلغة" (راجع السؤال C.1)، بغض النظر عن وقت إنشائها أو تسجيلها. لا يُطلب من الشركات الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) إذا كانت معفاة (راجع السؤال C.2، وبشكل عام، القسم L) أو توقفت عن الوجود ككيانات قانونية قبل 1 كانون الثاني/يناير 2024 (راجع السؤال C.13).

[صدر في 8 تموز/يوليو 2024]

C. 13. هل يتعين على الشركة الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) إذا توقفت الشركة عن الوجود قبل دخول متطلبات الإبلاغ حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2024؟

لا يُطلب من الشركة الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) إذا توقفت عن الوجود ككيان قانوني قبل 1 كانون الثاني/يناير 2024، مما يعني أنها أكملت بالكامل عملية الحل الرسمي وغير القابل للإلغاء. إن الشركة التي توقفت عن الوجود ككيان قانوني قبل أن تصبح متطلبات الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية سارية المفعول في 1 كانون الثاني/يناير 2024، لم تخضع أبداً لمتطلبات الإبلاغ وبالتالي لا يُطلب منها الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN).

على الرغم من أن قانون الولاية أو القبيلة قد يختلف، فإن الشركة تكمل عادة عملية الحل الرسمي وغير القابل للإلغاء عن طريق، على سبيل المثال، تقديم أوراق الحل إلى السلطة القضائية التي أنشأتها أو سجلتها، وتلقي تأكيد خطي بالحل، ودفع الضرائب أو الرسوم ذات الصلة، والتوقف عن ممارسة أي عمل تجاري، وتصفية شؤونها (على سبيل المثال، تصفية نفسها بالكامل وإغلاق جميع الحسابات المصرفية).

إذا استمرت الشركة المبلغة (راجع السؤال C.1) في الوجود ككيان قانوني لأي فترة زمنية في 1 كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده (أي لم تكمل بالكامل عملية الحل الرسمي وغير القابل للإلغاء قبل 1 كانون الثاني/يناير 2024)، فإنها ملزمة بالإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN)، حتى لو قامت الشركة بتصفية أعمالها وتوقفت عن ممارسة الأعمال قبل 1 كانون الثاني/يناير 2024.

على نحو مماثل، إذا تم إنشاء شركة مبلغة أو تسجيلها في الأول من كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده، ثم توقفت عن الوجود بعد ذلك، فيتعين عليها الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) – حتى لو توقفت عن الوجود قبل تاريخ استحقاق تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولية الخاصة بها.

للحصول على تفاصيل حول كيفية تحديد موعد توقف الشركة عن الوجود ككيان قانوني، راجع قانون الولاية القضائية التي تم فيها إنشاء الشركة أو تسجيلها. إن الشركة التي يتم حلها أو تعليقها إدارياً – على سبيل المثال، بسبب فشلها في دفع رسوم التسجيل أو الامتثال لمتطلبات قضائية معينة – لا تتوقف عموماً عن الوجود ككيان قانوني إلا إذا أصبح الحل أو التعليق دائماً.

[صدر في 8 تموز/يوليو 2024]

C. 14. إذا قامت شركة مبلغة تم إنشاؤها أو تسجيلها في عام 2024 أو بعده بتصفية أعمالها وتوقفت عن الوجود قبل تقديم تقريرها الأولي عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN)، فهل تبقى ملزمة بتقديم هذا التقرير الأولي؟

نعم. يجب على الشركات المبلغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في عام 2024 الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) في غضون 90 يوماً من تلقي إشعار فعلي أو عام بالإنشاء أو التسجيل. يجب على الشركات المبلغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في عام 2025 أو بعده الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) في غضون 30 يوماً من تلقي إشعار فعلي أو عام بالإنشاء أو التسجيل. تظل هذه الالتزامات تنطبق على الشركات المبلغة التي تتوقف عن الوجود ككيانات قانونية – أي أنها قامت بتصفية أعمالها، وتوقفت عن ممارسة الأعمال، وأكملت بالكامل عملية الحل الرسمي وغير القابل للإلغاء – قبل حلول موعد تقديم تقارير الملكية الانتفاعية الأولية الخاصة بها. إذا قدمت شركة مبلغة تقريراً أولياً عن معلومات

الملكية الانتفاعية ثم توقفت عن الوجود، فلا يُطلب من شركة مبلغة تقديم تقرير إضافي إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) يشير إلى أن الشركة لم تعد موجودة.

[صدر في 8 تموز/يوليو 2024]

D. المالك المستفيد

D.1. من هو المالك المستفيد للشركة المبلّغة؟

المالك المستفيد هو فرد يمارس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة: (1) سيطرة تامة على الشركة المبلِّغة (راجع السؤال D.2)، أو (2) يملك أو يسيطر على 25 بالمئة على الأقل من حصص ملكية الشركة المبلِّغة (راجع السؤال D.4). نظراً لأن المالكين المستفيدين يجب أن يكونوا أفراداً (أي أشخاص طبيعيين)، فإن الصناديق الائتمانية أو الشركات أو الكيانات القانونية الأخرى لا تعتبر من المالكين المستفيدين. ومع ذلك، في ظروف محددة، يجوز تقديم التقارير عن معلومات حول كيان ما بدلاً من المعلومات حول المالك المستفيد (راجع السؤال D.12).

يقدّم دليل امتثال الكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية قوائم مرجعية وأمثلة قد تساعد في تحديد المالكين المستفيدين (انظر إلى الفصل 2.3 "ما هي الخطوات التي يمكنني اتخاذها لتحديد المالكين المستفيدين في شركتي؟").

[تم التحديث بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

D.2. ما هي السيطرة التامة؟

يمكن للفرد ممارسة السيطرة التامة على شركة مبلّغة بأربع طرق مختلفة. إذا كان الفرد ينتمي إلى أي من الفئات التالية، فهو يمارس السيطرة التامة:

- الفرد هو مسؤول أول (رئيس الشركة أو المدير المالي أو المستشار العام أو المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي للعمليات أو أي مسؤول آخر يؤدي وظيفة مماثلة).
- ويتمتع الفرد بسلطة تعيين أو ترحيل بعض الموظفين أو أغلبية المديرين (أو هيئة مماثلة) في الشركة المبلِّغة.
- ويشكّل الفرد صانع قرار مهم للشركة المبلغة. راجع السؤال D.3 للمزيد من المعلومات.
- ويتمتع الفرد بأي شكل آخر من أشكال السيطرة التامة على الشركة المبلِّغة على النحو الموضَّح أكثر في دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية (انظر إلى الفصل 2.1 "ما هي السيطرة التامة").

سلطة التعيين أو الترحيل

أي فرد يتمتع بالقدرة على تعيين أو ترحيل أي **مسؤول أول** أو أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو هيئة مماثلة

المسؤول الأول

أي فرد يشغل المنصب أو يمارس سلطة:

1. الرئيس
2. رئيسة الشؤون المالية (CFO)
3. المستشار العام (GC)
4. المدير التنفيذي (CEO)
5. المدير التنفيذي للعمليات

أو أي مسؤول آخر، بغض النظر عن منصبه، يمارس وظيفة مماثلة لهؤلاء المسؤولين

صانع قرار مهم

أي فرد يوجه أو يحدد أو له تأثير كبير على القرارات الهامة التي تتخذها الشركة المبلّغة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

1. **الأعمال**، على سبيل المثال:
   - طبيعة العمل ونطاقه وخصائصه
   - اختيار أو إنهاء خطوط الأعمال أو المشاريع، أو التركيز الجغرافي
   - إبرام العقود الهامة أو إنهائها أو الوفاء بها أو عدم الوفاء بها
2. **الشؤون المالية**، على سبيل المثال:
   - بيع أي أصول أساسية أو تأجيرها أو رهنها أو إجراء تحويل آخر عليها
   - النفقات أو الاستثمارات الرئيسية، أو إصدار أي حقوق ملكية، أو تكبد أي ديون كبيرة، أو الموافقة على الميزانية التشغيلية
   - خطط التعويضات وبرامج الحوافز للمسؤولين الأوليين
3. **البنية**، على سبيل المثال:
   - إعادة التنظيم أو الفك أو الإدماج
   - تعديلات على أي وثائق إدارية أساسية للشركة المبلغة، بما في ذلك مواد التأسيس أو وثائق الإنشاء المماثلة، واللوائح، والسياسات أو الإجراءات الهامة

شامل

أي شكل آخر من أشكال السيطرة التامة على الشركة المبلِّغة. يمكن أن تكون المراقبة التي تمارس بطرق جديدة وفريدة من نوعها مهمة. على سبيل المثال، قد تكون للبنيات المؤسسية المرنة مؤشرات رقابة مختلفة عن المؤشرات المدرجة هنا

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

D.3. يكمن أحد مؤشرات السيطرة التامة في كون الفرد صانع قرار مهم. ما هي القرارات المهمة؟

تشمل القرارات المهمة القرارات المتعلقة بأعمال الشركة المبلّغة، والشؤون المالية الخاصة بها، وبنيتها. يمارس الفرد الذي يوجه هذه القرارات الهامة أو يحددها أو له تأثير كبير عليها سيطرة تامة على الشركة المبلغة. يقدّم الفصل 2.1 "ما هي السيطرة التامة؟" من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية المعلومات التالية:

صانع قرار مهم

أي فرد يوجه أو يحدد أو له تأثير كبير على القرارات الهامة التي تتخذها الشركة المبلّغة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

1. **الأعمال**، على سبيل المثال:
   - طبيعة العمل ونطاقه وخصائصه
   - اختيار أو إنهاء خطوط الأعمال أو المشاريع، أو التركيز الجغرافي
   - إبرام العقود الهامة أو إنهائها أو الوفاء بها أو عدم الوفاء بها
2. **الشؤون المالية**، على سبيل المثال:
   - بيع أي أصول أساسية أو تأجيرها أو رهنها أو إجراء تحويل آخر عليها
   - النفقات أو الاستثمارات الرئيسية، أو إصدار أي حقوق ملكية، أو تكبد أي ديون كبيرة، أو الموافقة على الميزانية التشغيلية
   - خطط التعويضات وبرامج الحوافز للمسؤولين الأوليين
3. **البنية**، على سبيل المثال:
   - إعادة التنظيم أو الفك أو الإدماج
   - تعديلات على أي وثائق إدارية أساسية للشركة المبلغة، بما في ذلك مواد التأسيس أو وثائق الإنشاء المماثلة، واللوائح، والسياسات أو الإجراءات الهامة

[صادر بتاريخ 18 أيلول / سبتمبر 2023]

D.4. ما هي فائدة الملكية؟

عادة ما تكون فائدة الملكية ترتيباً يحدد حقوق الملكية في الشركة المبلِّغة. وتشمل الأمثلة على فوائد الملكية حصص في حقوق الملكية، أو الأسهم، أو حقوق التصويت، أو أي آلية أخرى تستخدم لإثبات الملكية.

يناقش الفصل 2.2، "ما هي فائدة الملكية؟" من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية فوائد الملكية ويحدد الخطوات اللازمة للمساعدة في تحديد النسبة المئوية لفوائد الملكية التي يمتلكها الفرد.

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

D.5. من هو مؤهل للحصول على استثناء من تعريف المالك المستفيد؟

ثمة خمس حالات يكون فيها الفرد الذي سيكون خلاف ذلك مالكاً مستفيداً لشركة مبلّغة مؤهلاً للحصول على استثناء. في هذه الحالات، لا يتعين على الشركة المبلغة تقديم تقرير عن هذا الفرد كمالك مستفيد لشبكة إنفاذ الجرائم المالية.

يشمل دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية قائمة مرجعية تساعد في تحديد ما إذا كانت أي

إعفاءات تنطبق على الأفراد الذين قد يكونون مؤهلين بخلاف ذلك لاعتبارهم مالكين مستفيدين (راجع الفصل 2.4).

"من هو مؤهل للحصول على استثناء من تعريف المالك المستفيد؟"

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

D.6. هل يعتبر محاسبي أو محاميّ مالكاً مستفيداً؟

عادة لا يكون المحاسبون والمحامون مؤهلين ليكونوا مالكين مستفيدين، ولكن ذلك يعتمد على العمل الذي يقومون به.

لا يُعتبر المحاسبون والمحامون الذين يقدمون المحاسبة العامة أو الخدمات القانونية مالكين مستفيدين لأن الخدمات الاستشارية العادية أو غيرها من الخدمات المهنية المقدمة من طرف ثالث إلى الشركة المبلّغة لا تُعتبر "سيطرة تامة" (راجع السؤال D.2). وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمحامي أو المحاسب الذي يعين وكيلاً للشركة المبلغة أن يكون مؤهلا للحصول على إعفاء بصفة "المرشح أو الوسيط أو الوصي أو الوكيل" من تعريف المالك المستفيد.

ومع ذلك، فإن الشخص الذي يشغل منصب مستشار عام في شركة مبلّغة هو "مسؤول أول" فيها وبالتالي فهو يعتبر مالك مستفيد من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية الذي يتضمن قائمة مرجعية للمساعدة في تحديد ما إذا كان الفرد مؤهلاً للحصول على استثناء من تعريف المالك المستفيد (راجع الفصل 2.4، "من هو مؤهل للحصول على استثناء من تعريف المالك المستفيد؟").

[تم التحديث بتاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

D.7. ما هي المعلومات التي يجب على الشركة المبلغة تقديم التقارير فيها عن المالك المستفيد الذي يمتلك فوائد ملكيته في الشركة المبلغة من خلال كيانات معفاة متعددة؟

إذا كان المالك المستفيد يمتلك أو يتحكم في فوائد الملكية في الشركة المبلغة **حصرياً** من خلال كيانات **معفاة متعددة**، فيمكن الإبلاغ عن أسماء **جميع** تلك الكيانات المعفاة إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية بدلاً من معلومات المالك المستفيد الفردي.

» يرجى الملاحظة أن هذه القاعدة الخاصة لا تنطبق عندما يمتلك الفرد أو يتحكم في فوائد الملكية في شركة مبلغة من خلال كيانات معفاة وغير معفاة **على حد سواء**. وفي هذه الحالة، يجب على الشركة المبلغة أن تقدم تقرير بالفرد على أنه مالك مستفيد (إذا لم ينطبق أي استثناء)، ولكن لا يلزم إدراج الشركات المعفاة في القائمة.

يشمل دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية المزيد من المعلومات عن قاعدة تقديم التقارير الخاصة هذه في الفصل 4.2 "ما الذي أقدم التقارير فيه إذا انطبقت قاعدة تقديم تقارير خاصة على شركتي؟"

[صادر بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

D.8. هل تُعتبر الشركة غير المنتسبة التي تقدم خدمة للشركة المبلغة من خلال إدارة عملياتها اليومية، لكنها لا تتخذ قرارات بشأن المسائل المهمة، مالكاً مستفيداً للشركة المبلغة؟

لا يمكن للشركة غير المنتسبة نفسها أن تكون مالكاً مستفيداً للشركة المبلغة لأن المالك المستفيد يجب أن يكون فرداً. يجب الإبلاغ عن أي أفراد يمارسون سيطرة تامة على الشركة المبلغة من خلال الشركة غير المنتسبة بصفتهم المالكين المستفيدين للشركة المبلغة. غير أن الأفراد الذين لا يوجهون أو يحددون أو لهم تأثير كبير على القرارات الهامة التي تتخذها الشركة المبلِّغة، ولا يمارسون بخلاف ذلك السيطرة التامة، قد لا يكونون مالكين مستفيدين للشركة المبلِّغة.

الرجاء مراجعة الفصل 2.1 من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية "ما هي السيطرة التامة؟" للحصول على المزيد من المعلومات عن كيفية تحديد ما إذا كان الفرد يتمتع بالسيطرة التامة على شركة مبلّغة.

[صادر بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

D.9. هل دائماً ما يكون العضو في مجلس إدارة الشركة المبلغة مالكاً مستفيداً لها؟

كلا. المالك المستفيد للشركة هو أي فرد يمارس، بشكل مباشر أو غير مباشر، سيطرة تامة على الشركة المبلغة، أو يمتلك أو يتحكم بنسبة 25 في المائة على الأقل من فوائد ملكية الشركة المبلغة. يجب على الشركة المبلغة النظر في ما إذا كان مدير معين يستوفي أياً من هذه المعايير على أساس كل مدير على حدة.

يشمل دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية المزيد من المعلومات عن كيفية تحديد ما إذا كان الفرد مؤهلاً للحصول على منصب المالك المستفيد في الفصل 2 "من هو المالك المستفيد لشركتي؟" ويتضمن هذا الفصل أقساماً منفصلة تحتوي على المزيد من المعلومات عن السيطرة التامة وفائدة الملكية: الفصل 2.1 "ما هي السيطرة التامة؟" والفصل 2.2 "ما هي فائدة الملكية؟"

[صادر بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

D.10. هل "ممثل الشراكة" المعين للشركة المبلغة أو "الشريك في المسائل الضريبية" هو مالك مستفيد؟

يختلف ذلك بين شركة وأخرى. لا يُعتبر "ممثل الشراكة" للشركة المبلغة، كما هو معرف في المادة رقم 26 من القانون رقم 6223 من قانون الولايات المتحدة، أو "الشريك في المسائل الضريبية"، كما تم تعريفه سابقاً في المادة 26 من القانون رقم 6231 (7) (a) من قانون الولايات المتحدة التي تم إلغاؤها الآن، مالكاً مستفيداً للشركة المبلغة تلقائياً. ومع ذلك، قد يكون هذا الفرد مؤهلاً ليكون المالك المستفيد للشركة المبلغة إذا كان يمارس سيطرة تامة عليها، أو يمتلك أو يتحكم في 25 بالمائة على الأقل من فوائد ملكية الشركة.

يحتوي الفصل 2 من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية ("من هو المالك المستفيد لشركتي؟") على المزيد من المعلومات عن كيفية تحديد ما إذا كان الفرد مؤهلاً للحصول على منصب المالك المستفيد لشركة مبلّغة.

يجب الملاحظة أنّ "ممثل الشراكة" أو "الشريك في المسائل الضريبية" الذي يلعب دور الوكيل المعيّن للشركة المبلغة قد يكون مؤهلاً للإعفاء بصفة "المرشح أو الوسيط أو الوصي أو الوكيل" من تعريف المالك المستفيد.

يحتوي دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية على معلومات إضافية عن الإعفاءات المماثلة في الفصل 2.4 "من هو مؤهل للحصول على استثناء من تعريف المالك المستفيد؟"

[صادر بتاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

D.11. ما الذي يجب على الشركة المبلغة تقديم التقارير عنه إذا كانت ملكيتها محل نزاع؟

إذا كانت ملكية الشركة المبلغة موضوع دعوى قضائية نشطة ولم يتم تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي، فيجب على الشخص المرخص له من قبل الشركة بتقديم معلومات الملكية الانتفاعية أن يلتزم بالمتطلبات من خلال تقديم التقرير عن:

- جميع الأفراد الذين يمارسون سيطرة كبيرة على الشركة، و
- جميع الأفراد الذين يمتلكون أو يسيطرون، أو لديهم مطالبة بالملكية أو السيطرة على ما لا يقل عن 25 بالمئة من حصص الملكية في الشركة.

إذا تم تقديم تقرير أولي لمعلومات الملكية الانتفاعية، وإذا أدى حل الدعوى القضائية إلى أن يكون لدى الشركة المبلغة مالكين مستفيدين مختلفين عن أولئك المبلغ عنهم (على سبيل المثال، بسبب رفض مطالبات بعض الأفراد بالملكية أو

السيطرة)، فيجب على الشركة المبلغة تقديم تقرير محدث عن معلومات الملكية الانتفاعية في غضون 30 يوماً تقويمياً من تاريخ حل الدعوى القضائية.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

D.12. من الذي تقوم الشركة المبلغة بتقديم تقرير عنه باعتباره المالك المستفيد إذا كانت إحدى الكيانات المؤسسية ت أو تسيطر على 25 بالمئة أو أكثر من حصص الملكية فيها؟

في العادة، تقوم مثل هذه الشركة المبلغة بالإبلاغ عن الأفراد الذين يمارسون بشكل غير مباشر (1) سيطرة كبيرة عليها أو (2) يمتلكون أو يتحكمون في ما لا يقل عن 25 في المئة من حصص الملكية فيها من خلال الكيان المؤسسي. لا يجوز الإبلاغ عن الكيان المؤسسي الذي يعمل بمثابة وسيط للأفراد.

للحصول على مثال حول كيفية احتساب نسبة حصص الملكية التي يمتلكها فرد أو يتحكم فيها في شركة مبلغة إذا كانت حصص ملكية الفرد مملوكة من خلال كيان وسيط، يرجى مراجعة المثال 4 في الفصل 2.3 "ما هي الخطوات التي يمكنني اتخاذها لتحديد المستفيدين الحقيقيين لشركتي؟" من دليل امتثال الكيانات الصغيرة الصادر عن شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN).

هناك قاعدتان خاصتان تشكلان استثناءات لهذه القاعدة العامة في ظروف محددة للغاية:

1. يجوز للشركة المبلغة الإبلاغ عن اسم (أسماء) الكيان أو الكيانات المعفاة بدلاً من المالك المستفيد الفردي الذي يمتلك أو يتحكم في حصص الملكية في الشركة المبلغة بالكامل من خلال حصص الملكية في الكيان أو الكيانات المعفاة؛ أو
2. إذا كان المالكون المستفيدون للشركة المبلغة والشركة الوسيطة هم نفس الأفراد، فيجوز للشركة المبلغة الإبلاغ عن معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية والاسم القانوني الكامل للشركة الوسيطة التي يكون فيها الفرد هو المستفيد الحقيقي لها.

يشمل دليل امتثال الكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية معلومات إضافية حول قواعد الإبلاغ الخاصة هذه (راجع الفصل 4.2 "ما الذي أقدم التقارير فيه إذا انطبقت قاعدة تقديم تقارير خاصة على شركتي؟").

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

D. 13. من هو المالك المستفيد من جمعية أصحاب المنازل؟

يجب على جمعية أصحاب المنازل (H0A) التي تستوفي تعريف الشركة المبلغة ولا تتأهل لأي إعفاءات الإبلاغ عن المالكين المستفيدين لديها. إن المالك المستفيد هو أي فرد يمارس، بشكل مباشر أو غير مباشر، سيطرة تامة على الشركة المبلغة، أو يمتلك أو يتحكم بنسبة 25 في المائة على الأقل من حصص ملكية الشركة المبلغة.

قد تكون هناك حالات لا يمتلك فيها أي فرد أو يتحكم في ما لا يقل عن 25 بالمئة من حصص الملكية في جمعية أصحاب المنازل التي تعد شركة مبلغة. ومع ذلك، تتوقع شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) أن يمارس فرد واحد على الأقل سيطرة كبيرة على كل شركة مبلّغة. يُعتبر الأفراد الذين يستوفون أحد المعايير التالية أنهم يمارسون سيطرة كبيرة على جمعية أصحاب المنازل:

- الفرد هو مسؤول أول؛
- ويتمتع الفرد بسلطة تعيين أو ترحيل بعض الموظفين أو أغلبية مديري جمعية أصحاب المنازل؛

- الفرد هو صانع قرار مهم؛ أو
- أن يكون لدى الفرد أي شكل آخر من أشكال السيطرة الكبيرة على جمعية أصحاب المنازل.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

D. 14. هل يمكن للمالكين المستفيدين امتلاك أو التحكم في الشركات المبلغة من خلال الصناديق الائتمانية؟

نعم، يمكن للمالكين المستفيدين امتلاك أو التحكم في الشركة المبلغة من خلال الصناديق الائتمانية. يمكنه القيا بذلك إما عن طريق ممارسة سيطرة كبيرة على الشركة المبلغة من خلال ترتيبات مع الصناديق الائتمانية أو عن طريق امتلاك أو السيطرة على حصص الملكية للشركة المبلغة التي يتم الاحتفاظ بها في الصندوق.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

D. 15. من هم المالكون المستفيدون للشركة المبلغة عندما يمتلك الأفراد الشركة أو يتحكمون فيها من خلال صندوق ائتماني؟

إن المالك المستفيد هو أي فرد: (1) يمارس سيطرة كبيرة على الشركة المبلغة، أو (2) يمتلك أو يتحكم في ما لا يقل عن 25 في المئة من حصص ملكية الشركة المبلغة. قد تكون ممارسة السيطرة الكبيرة أو امتلاك أو السيطرة على حصص الملكية مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك من خلال أي عقد أو ترتيب أو تفاهم أو علاقة أو غير ذلك.

تختلف ترتيبات الصناديق الائتمانية. تحدد الحقائق والظروف الخاصة ما إذا كان أمناء الصندوق والمستفيدون والمانحون والمنشئون والأفراد الآخرون الذين لديهم أدوار في صندوق معين هم المالكين المستفيدين للشركة المبلغة التي يتم الاحتفاظ بحصص ملكيتها من خلال هذا الصندوق.

على سبيل المثال، قد يكون أمين الصندوق مالكاً مستفيداً لشركة مبلغة إما من خلال ممارسة سلطة كبيرة على تلك الشركة، أو من خلال امتلاك أو التحكم في ما لا يقل عن 25 في المئة من حصص الملكية فيها من خلال صندوق ائتماني أو ترتيب مماثل. يمكن أيضاً لبعض المستفيدين والمانحين أو المؤسسين أن يمتلكوا أو يتحكموا في الحصص الملكية في شركة مبلغة من خلال الصندوق الائتماني. تشير الشروط التالية إلى أن الفرد يمتلك أو يتحكم في الحصص الملكية في شركة مبلغة من خلال صندوق ائتماني:

- يتمتع أمين الصندوق (أو أي فرد آخر) بالسلطة للتخلص من أصول الصندوق الائتماني؛
- إن المستفيد هو المتلقي الوحيد المسموح به للدخل ورأس المال من الصندوق، أو له الحق في المطالبة بتوزيع أو سحب كافة أصول الصندوق تقريباً؛ أو
- يحق للمانح أو الواهب إلغاء الصندوق أو سحب أصوله بطريقة أخرى.

قد لا تكون هذه قائمة شاملة بالشروط التي بموجبها يمتلك الفرد أو يتحكم في الحصص الملكية لشركة مبلغة من خلال صندوق ائتماني. نظراً لأن الحقائق والظروف تختلف، فقد تكون هناك ترتيبات أخرى بموجبها قد يكون الأفراد المرتبطون بالصندوق مالكين مستفيدين لأي شركة مبلغة يمتلك الصندوق فيها حصصاً.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

D. 16. كيف تقد الشركة المبلغة التقارير عن أمين صندوق الشركة باعتباره المالك المستفيد؟

ولأغراض هذا السؤال، يعني "أمين الصندوق الشركة" كياناً قانونياً وليس فرداً يمارس صلاحيات أمين الصندوق في ترتيبات الصندوق الائتماني.

إذا كانت حصص ملكية الشركة المبلغة مملوكة أو خاضعة للسيطرة من خلال ترتيب صندوق ائتماني مع أمين صندوق الشركة، فيجب على الشركة المبلغة تحديد ما إذا كان أي من المالكين المستفيدين الفرديين لأمين صندوق الشركة يمتلكون أو يتحكمون بشكل غير مباشر بما لا يقل عن 25 في المئة من الحصص الملكية للشركة المبلغة من خلال حصصهم في أمين الصندوق الشركة.

- على سبيل المثال، إذا كان فرد ما يمتلك 60 في المئة من أمين صندوق الشركة لصندوق ائتماني، وكان ذلك الصندوق الائتماني يمتلك 50 في المئة من حصص ملكية الشركة المبلغة، فإن الفرد يمتلك أو يتحكم في 30 في المئة (60 في المئة × 50 في المئة = 30 في المئة) من حصص ملكية الشركة المبلغة، وبالتالي فهو المالك المستفيد للشركة المبلغة.

- وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت نفس الصندوق الائتماني يمتلك 30% فقط من حصص ملكية الشركة المبلغة، فإن أمين صندوق الشركة المالك الفردي يمتلك أو يتحكم في 18 في المئة فقط (60 في المئة × 30 في المئة = 18 ف المئة) من الشركة المبلغة،
وبالتالي فهو ليس مالكاً مستفيداً للشركة المبلغة بموجب الملكية أو السيطرة على حصص الملكية.

يجوز للشركة المبلغة، ولكن ليس من المطلوب منها، تقديم التقارير عن اسم أمين صندوق الشركة بدلاً من المعلومات المتعلقة بالمالك المستفيد الفردي فقط إذا تم استيفاء جميع الشروط الثلاثة التالية:

- أن يكون أمين صندوق الشركة كياناً معفياً من متطلبات تقديم التقارير؛
- يملك أو يتحكم المالك المستفيد الفردي بما لا يقل عن 25 في المئة من حصص الملكية في الشركة المبلغة فقط بموجب حصص الملكية في أمين صندوق الشركة؛ و
- لا يمارس المالك المستفيد الفردي سيطرة كبيرة على الشركة المبلغة.

بالإضافة إلى النظر في ما إذا كان المالكون المستفيدون من أمين صندوق الشركة يمتلكون أو يتحكمون في حصص الملكية في الشركة المبلغة التي يتم الاحتفاظ بحصص ملكيتها في الصندوق، قد يكون من الضروري النظر في ما إذا كان أي من المالكين أو الأفراد الموظفين أو الذين يعملون لدى أمين صندوق الشركة، يمارسون سيطرة كبيرة على الشركة المبلغة. إنّ العوامل التي تحدد السيطرة الكبيرة من قبل فرد مرتبط بأمين صندوق الشركة هي نفسها التي تنطبق على أي مالك مستفيد.

الرجاء مراجعة الفصل 2.1 من دليل امتثال الكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية "ما هي السيطرة التامة؟" للحصول على المزيد من المعلومات عن كيفية تحديد ما إذا كان الفرد يتمتع بالسيطرة التامة على شركة مبلّغة.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

D.17. عمّن يجب على الكيان المملوك كلياً أو جزئياً لقبيلة هندية تقديم التقارير باعتباره المالك (المالكين) المستفيد (المستفيدين)؟

يعتمد الجواب جزئياً على طبيعة الكيان المملوك لقبيلة الهنود. يساعد ذلك في تحديد ما إذا كان الكيان شركة مبلغة يجب عليها تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية.

بشكل عام، يجب على الشركة المبلغة تقديم التقارير عن جميع الأفراد الذين يمارسون، بشكل مباشر أو غير مباشر، سيطرة كبيرة على الشركة المبلغة (راجع السؤال D.2)، باعتبارهم مالكين مستفيدين، وأي أفراد يمتلكون أو يتحكمون بشكل مباشر أو غير مباشر في ما لا يقل عن 25 في المئة أو أكثر من حصص ملكية الشركة المبلغة (راجع السؤال D.4).

ليست القبيلة الهندية فرداً، وبالتالي لا ينبغي تقديم التقارير عنها على أنها مالك مستفيد للكيان، حتى لو كانت تمارس سيطرة كبيرة عليه أو تملك أو تسيطر على 25 بالمئة أو أكثر من الكيانات التابعة لملكية الكيان. ومع ذلك، قد يتعين على الكيانات التي تمتلك القبائل فيها حصصاً ملكية تقديم التقارير عن فرد واحد أو أكثر باعتبارهم مالكين مستفيدين في ظروف معينة.

الكيان هو سلطة حكومية قبلية. لا تكون الكيانات شركة مبلغة - وبالتالي لا تحتاج إلى تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية على الإطلاق - إذا كانت "هيئة حكومية"، أي كيان (1) تم إنشاؤه بموجب قوانين الولايات المتحدة، أو قبيلة هندية، أو ولاية، أو تقسيم سياسي فرعي لولاية، أو بموجب اتفاقية بين ولايتين أو أكثر، و(2) يمارس سلطة حكومية نيابة عن الولايات المتحدة أو أي قبيلة هندية، أو ولاية، أو تقسيم سياسي فرعي. تتضمن هذه الفئة الشركات التي تم تأسيسها قبلياً والكيانات القبلية التي تم تأسيسها من قبل الولاية إذا كانت هذه الشركات أو الكيانات تمارس سلطة حكومية نيابة عن القبيلة.

تكون حصص ملكية الكيان خاضعة لسيطرة هيئة حكومية قبلية أو مملوكة بالكامل لها. كما أن الشركة التابعة للسلطة الحكومية القبلية معفاة من متطلبات تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية إذا كانت مصالح ملكيتها خاضعة لسيطرة السلطة الحكومية القبلية بالكامل أو مملوكة بالكامل لها. راجع الأسئلة L.3 وL.6 للحول على معلومات حول "إعفاء الكيان التابع للشركة" هذا. راجع السؤال C.2 والقسم L بشكل عام للحصول على مزيد من المعلومات حول الإعفاءات الأخرى.

الكيان مملوك جزئياً لقبيلة (وليس معفياً). يجب على الكيان غير المعفي المملوك جزئياً لقبيلة هندية أن يقدم التقارير عن جميع الأفراد الذين يمارسون سيطرة كبيرة عليه، بما في ذلك الأفراد الذين يمارسون سيطرة كبيرة نيابة عن قبيلة هندية أو سلطتها الحكومية، وذلك باعتبارهم المالكين المستفيدين. يجب على الكيان أيضاً تقديم التقارير عن أي أفراد يمتلكون أو يتحكمون بشكل مباشر أو غير مباشر في ما لا يقل عن 25 بالمئة أو أكثر من حصص الملكية في الشركة المبلغة. (ومع ذلك، إذا كان أي من هؤلاء الأفراد يمتلك أو يتحكم في حصص الملكية هذه حصرياً من خلال كيان معفي أو مجموعة من الكيانات المعفاة، فيجوز للشركة المبلغة تقديم التقارير عن اسم (أسماء) الكيان أو الكيانات المعفاة بدلاً من المالك المستفيد الفردي. راجع السؤال D.12.)

يشمل دليل امتثال الكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية المزيد من المعلومات عن كيفية تحديد ما إذا كان الفرد مؤهلاً للحصول على منصب المالك المستفيد في الفصل 2 "من هو المالك المستفيد لشركتي؟". ويتضمن هذا الفصل أقساماً منفصلة تحتوي على المزيد من المعلومات عن السيطرة التامة وفائدة الملكية: الفصل 2.1 "ما هي السيطرة التامة؟" والفصل 2.2 "ما هي فائدة الملكية؟"

[تم الإصدار بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2024]

E. مقدم طلب الشركة

E.1. من هو مقدم طلب الشركة المبلّغة؟

يتوجب على الشركات المبلغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في 1 كانون الثاني/ يناير 2024 أو بعدها إلى تقديم تقرير عن مقدمي الطلب لديها.

سيكون لدى الشركة التي يجب أن تقدم تقرير عن مقدمي الطلب لديها شخصين فقط يمكن أن يكونا مؤهلين بصفة مقدمي طلب الشركة:

1. الفرد الذي يقدم الوثيقة التي يتم إنشاء أو تسجيل الشركة من خلالها مباشرة.
2. الشخص المسؤول أساساً عن توجيه تقديم الوثيقة أو التحكم فيها إذا شارك أكثر من شخص واحد في تقديمها.

يمكن أن يساعد مخطط التدفق التالي في تحديد مقدم طلب الشركة.

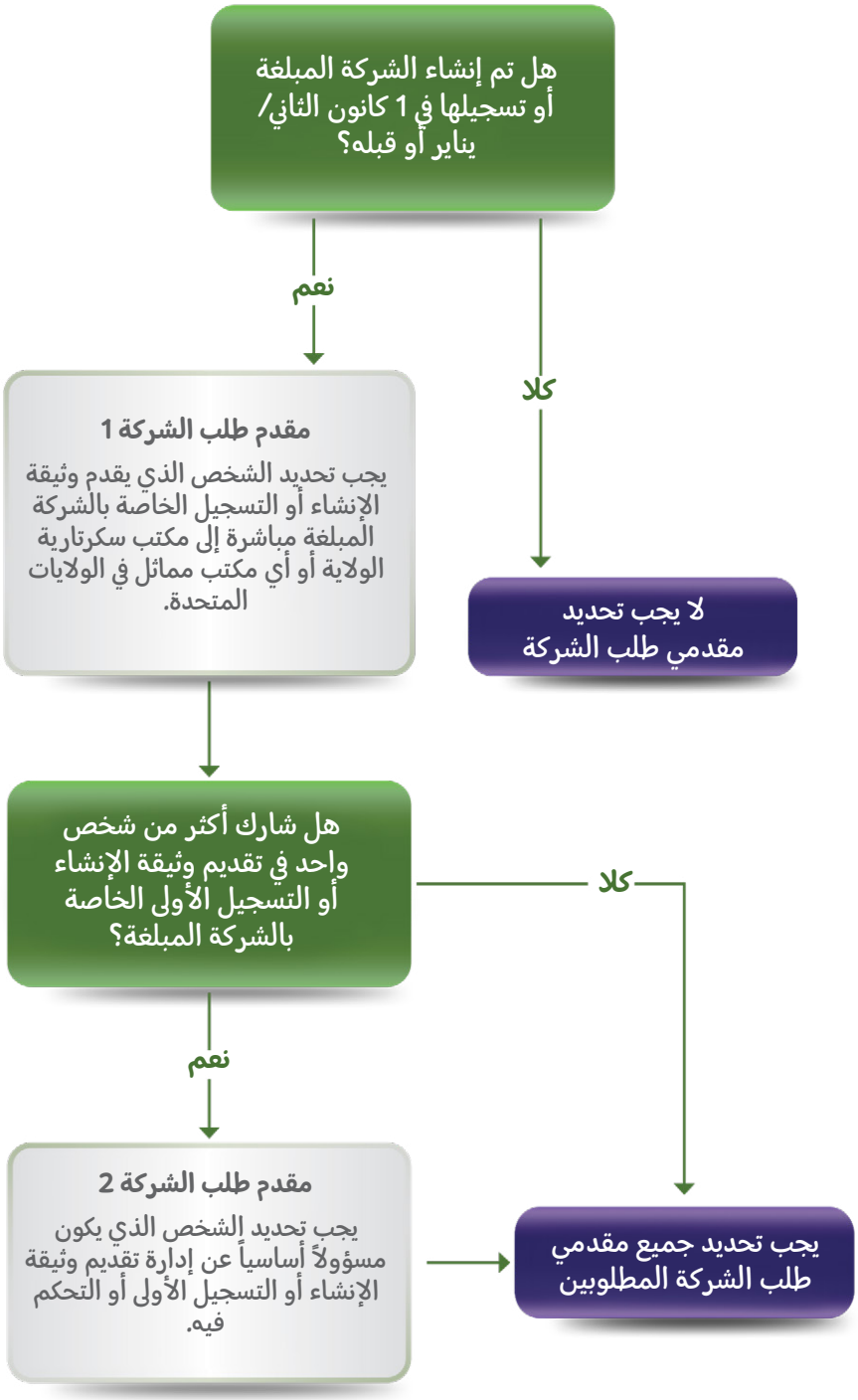

يشمل الفصل 3.2 "من هو مقدم طلب الشركة لشركتي؟" من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية معلومات إضافية للمساعدة في تحديد مقدمي طلبات الشركة.

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

E.2. ما هي الشركات المبلغة التي يُطلب منها تقديم تقرير عن مقدمي الطلب لديها؟

ليس على كافة الشركات المبلّغة **تقديم تقرير عن مقدمي الطلب لديها** إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

على الشركة المبلّغة تقديم تقرير عن مقدمي الطلب لديها فقط إذا كانت:

- شركة مبلّغة محلية تم إنشاؤها في الولايات المتحدة **في 1 كانون الثاني/ يناير 2024 أو بعده**؛ أو
- شركة مبلّغة أجنبية تم إنشاؤها أساساً لتنفيذ أعمال في الولايات المتحدة **في 1 كانون الثاني/ يناير 2024 أو بعده**.

ليس على الشركة المبلّغة **تقديم تقرير عن مقدمي الطلب لديها** إذا كانت:

- شركة مبلّغة محلية تم إنشاؤها في الولايات المتحدة **قبل** 1 كانون الثاني/ يناير 2024؛ أو
- شركة مبلّغة أجنبية تم إنشاؤها أساساً لتنفيذ أعمال في الولايات المتحدة **قبل** 1 كانون الثاني/ يناير 2024.

فيما يلي ملخص لمتطلبات الإبلاغ عن مقدم طلب الشركة. يتضمن الفصل 3.1 "هل على شركتي تقديم تقرير بمقدمي الطلب لها؟" من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية على معلومات إضافية.

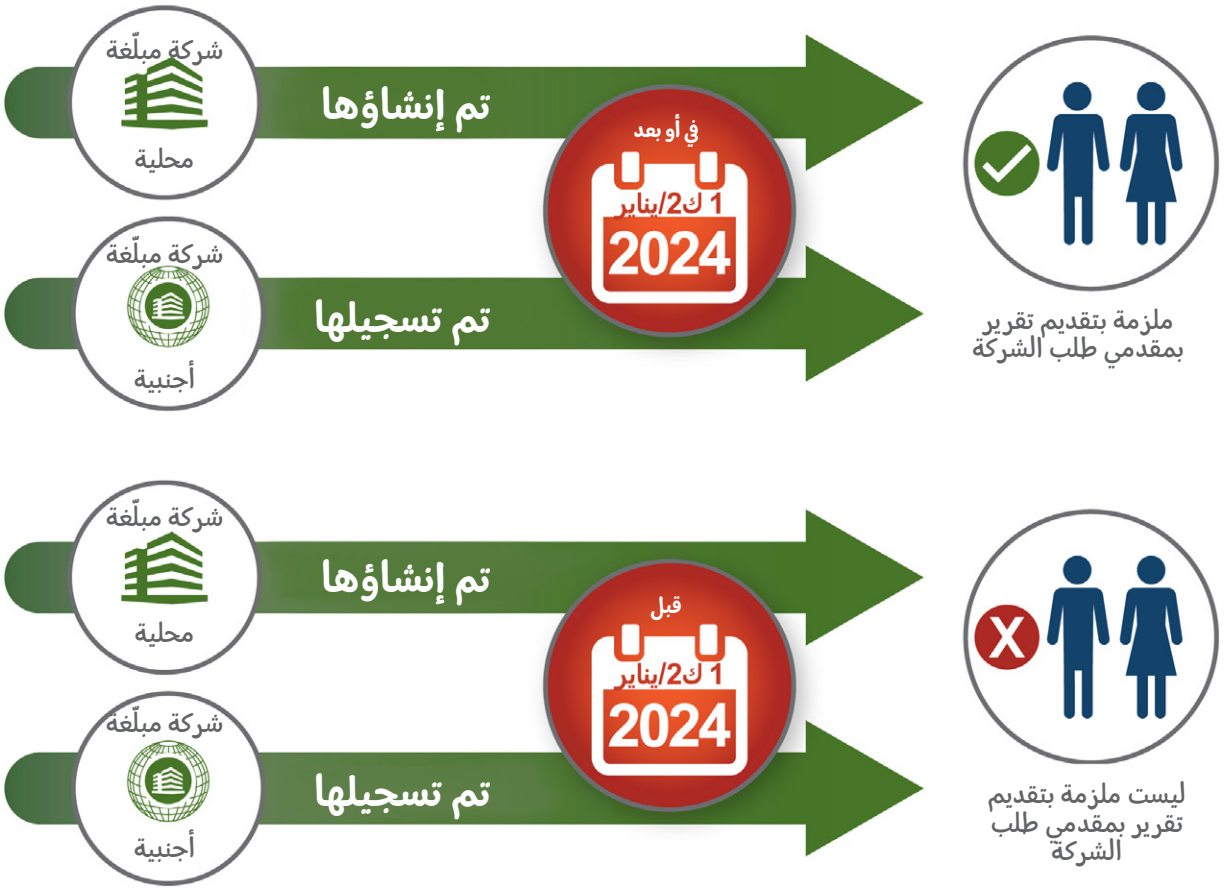

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

E.3. هل يعتبر محاسبي أو محاميّ مقدم طلب للشركة؟

يمكن أن يكون المحاسب أو المحامي مقدم طلب للشركة، وذلك اعتماداً على دوره في تقديم الوثيقة التي يتم إنشاء أو تسجيل شركة مبلّغة من خلالها. في كثير من الحالات، قد يعمل مقدّمو طلب الشركة في خدمة إنشاء الشركات أو مكتب محاماة.

ويجوز أن يكون المحاسب أو المحامي مقدم طلب الشركة إذا قدم مباشرة الوثيقة التي يتم إنشاء أو تسجيل شركة مبلّغة من خلالها. وإذا شارك أكثر من شخص واحد في تقديم وثيقة الإنشاء أو التسجيل، يجوز أن يكون المحاسب أو المحامي من مقدمي طلبات الشركة إذا كان مسؤولاً في المقام الأول عن توجيه تقديم الوثيقة أو التحكم فيه.

على سبيل المثال، قد يكون المحامي في شركة محاماة تقدم خدمات إنشاء الشركات مسؤولاً بشكل أساسي عن الإشراف على إعداد وتقديم وثائق تأسيس الشركة المبلغة. ويجوز للمساعد القانوني في مكتب المحاماة تقديم وثائق التأسيس مباشرة بناءً على طلب المحامي. في ظل هذه الظروف، يكون المحامي والمساعد القانوني كلاهما مقدمي الطلب للشركة المبلغة.

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

E.4. هل يمكن حذف مقدم طلب الشركة من تقرير معلومات الملكية الانتفاعية إذا لم يعد له علاقة بالشركة المبلغة؟

كلا. لا يجوز حذف مقدم طلب الشركة من تقرير معلومات الملكية الانتفاعية حتى لو لم يعد له علاقة بالشركة المبلغة.

يُطلب من شركة الإبلاغ التي تم إنشاؤها في 1 كانون الثاني/ يناير 2024 أو بعده تقديم تقرير بمعلومات مقدم الطلب في الشركة في تقرير معلومات الملكية الانتفاعية، ولكن لا يُطلب منها تقديم تقرير محدث إذا تغيرت المعلومات المتعلقة بمقدم طلب الشركة.

[صادر بتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

E.5. يتضمن مقدمو طلبات الشركة المبلغة الفرد "المسؤول بشكل أساسي عن توجيه عملية تقديم مستند الإنشاء أو التسجيل". ما الذي يجعل الفرد "المسؤول الأساسي" عن تقديم مثل هذا الملف؟

على الأكثر، يتعين تقديم التقارير عن شخصين بصفة مقدمي طلبات الشركة:

- الشخص الذي يقدم المستند مباشرة إلى مكتب السكرتارية أو مكتب مماثل،
- وإذا كان هناك أكثر من شخص واحد مشارك في تقديم المستند، فيكون الشخص المسؤول الأساسي عن توجيه عملية التقديم أو التحكم فيها.

ولأغراض تحديد من هو مقدم طلب الشركة، لا يمهم من يوقع على مستند الإنشاء أو التسجيل، على سبيل المثال، بصفته مؤسس. لتحديد من هو المسؤول الأساسي عن توجيه عملية تقديم المستند أو التحكم فيها، ضع في اعتبارك من هو المسؤول عن اتخاذ القرارات بشأن تقديم المستند، مثل كيفية إدارة عملية التقديم، والمحتوى الذي يتضمنه المستند، ومتى وأين يتم التقديم. وتقدم السيناريوهات الثلاثة التالية بعض الأمثلة.

السيناريو 1: لنفترض أن محامياً يكمل مستند إنشاء شركة باستخدام المعلومات التي قدمها العميل، ثم يرسل المستند إلى مقدم الخدمة للشركة لتقديمه إلى مكتب سكرتارية الولاية. في المثال التالي:

- المحامي هو مقدم طلب الشركة الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن توجيه أو التحكم في عملية التقديم لأنه قام بإعداد مستند الإنشاء ووجّه مقدم الخدمة للشركة لتقديمها.
- إن الفرد الموجود لدى مقدم الخدمة للشركة هو مقدم طلب الشركة الذي قدم المستند مباشر إلى مكتب سكرتارية الولاية.

السيناريو 2: إذا طلب المحامي من مساعد قانوني إكمال عملية إعداد وثيقة الإنشاء، بدلاً من القيام بذلك بنفسه، قبل توجيه مقدم الخدمة للشركة بتقديم المستند، تظل النتيجة كما هي: المحامي والفرد لدى مقدم الخدمة للشركة الذي يقدم المستند هما مقدما طلبات الشركة. لا يعد المساعد القانوني مقدم طلب الشركة لأن المحامي لعب دوراً أكبر من المساعد القانوني في اتخاذ القرارات الموضوعية بشأن تقديم المستند.

السيناريو 3: إذا طلب العميل الذي بدأ عملية إنشاء الشركة بشكل مباشر من مقدم الخدمة للشركة تقديم المستند

لإنشاء الشركة، فإن العميل مسؤول في المقام الأول عن توجيه عملية التقديم أو التحكم فيها، ويجب الإبلاغ عن العميل كمقدم طلب الشركة، إلى جانب الفرد لدى مقدم الخدمة للشركة الذي يقدم المستند.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

E.6. هل يعتبر موظف خدمة التوصيل أو البريد السريع التابع لطرف ثالث والذي يقوم فقط بتسليم المستندات التي تنشئ أو تسجل شركة مبلغة متقدم طلب الشركة؟

كلا. لا يعتبر موظف البريد السريع أو خدمة التوصيل التابع لطرف ثالث الذي يسلم المستندات فقط إلى مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل مقدم طلب الشركة بشرط أن يستوفي شرطاً واحداً: ألا يلعب البريد السريع التابع لطرف ثالث، وخدمة التوصيل، وأي خدمة توصيل توظفهم أي دور آخر في إنشاء أو تسجيل الشركة المبلغة.

عندما يتم استخدام موظف خدمة التوصيل أو البريد السريع التابع لطرف ثالث للتسليم فقط، فإن الفرد (على سبيل المثال، في خدمة تأسيس شركة أو شركة محاماة) الذي طلب من شركة التوصيل أو خدمة التوصيل التابعة لطرف ثالث تسليم المستند سيكون عادةً مقدم طلب الشركة.

وبموجب لوائح شبكة إنفاذ الجرائم المالية، فإن الفرد الذي "يقدم بشكل مباشر المستند" الذي ينشئ أو يسجل الشركة المبلغة هو مقدم طلب الشركة. إن موظفي البريد السريع أو موظفي خدمة التوصيل التابعة لطرف ثالث الذين يسلمون مثل هذه المستندات يسهلون تقديم المستندات، لكن شبكة إنفاذ الجرائم المالية لا تعتبرهم مقدمي المستندات نظراً لأن ارتباطهم الوحيد بإنشاء الشركة المبلغة أو تسجيلها هو توصيل المستندات.

وبدلاً من ذلك، عندما تستخدم شركة ما البريد السريع أو خدمة توصيل لطرف ثالث، فإن مقدم طلب الشركة الذي "يقدم بشكل مباشر" مستند الإنشاء أو التسجيل هو الفرد في الشركة الذي يطلب من البريد السريع أو خدمة التوصيل الخارجية تسليم المستندات.

- على سبيل المثال، قد يشارك محامي في شركة محاماة في إعداد مستندات التأسيس. يقوم المحامي بتوجيه مساعد قانوني لتقديم المستندات. يمكن للمساعد القانوني بعد ذلك أن يطلب من خدمة توصيل تابعة لطرف ثالث تسليم مستندات التأسيس إلى مكتب سكرتارية الولاية. إن المساعد القانوني هو مقدم طلب الشركة الذي يقدم المستندات بشكل مباشر، على الرغم من أن خدمة التوصيل التابعة لطرف ثالث قامت بتسليم المستندات نيابةً عن المساعد القانوني. وسيكون المحامي في مكتب المحاماة الذي شارك في إعداد مستندات التأسيس والذي وجه المساعد القانوني لتقديم المستندات أيضاً مقدم طلب الشركة لأن المحامي كان مسؤولاً بشكل أساسي عن توجيه عملية تقديم المستندات أو التحكم فيها.

وعلى النقيض من ذلك، إذا تم توظيف ساعي البريد من قبل خدمة إنشاء الشركات، أو شركة محاماة، أو أي كيان آخر يلعب دوراً في إنشاء الشركة المبلغة أو تسجيلها، مثل صياغة المستندات ذات الصلة أو تجميع المعلومات التي سيتم تقديمها كجزء من المستندات المسلّمة، فإن الاستنتاج يكون مختلفاً. وتأخذ شبكة إنفاذ الجرائم المالية في الاعتبار أن موظف البريد السريع هذا قد قدم المستندات بشكل مباشر - وبالتالي يكون مقدم طلب الشركة - نظراً لارتباطه الأكبر (عبر صاحب عمله) بإنشاء الشركة أو تسجيلها.

- على سبيل المثال، قد يسلم موظف غرفة البريد في شركة محاماة المستند الذي ينشئ شركة مبلغة شخصياً بناءً على توجيهات محامٍ في شركة المحاماة المسؤول بشكل أساسي عن القرارات المتعلقة بالتقديم. إن الفردين هما مقدما طلبات الشركة.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

E.7. إذا استخدم فرد خدمة التأسيس الآلية، مثل الموقع الإلكتروني أو المنصة الإلكترونية، لتقديم مستند الإنشاء أو التسجيل لشركة مبلّغة، فمن هو مقدم طلب الشركة؟

إذا كانت خدمة إنشاء الشركات تقدم فقط برامج أو أدوات عبر الإنترنت أو إرشادات خطية عامة قابلة للتطبيق تُستخدم لتقديم مستند إنشاء أو تسجيل لشركة مبلغة، ولم يكن موظفو خدمة الشركات مشاركين بشكل مباشر في تقديم المستند، فلا يُعتبر

موظفو هذه الخدمات مقدمي طلب الشركة. على سبيل المثال، قد يقوم فرد ما بإعداد وتقديم مستندات بنفسه لإنشاء شركة مبلغة خاصة به من خلال خدمة التأسيس الآلية. في هذه الحالة، تقدم الشركة المبلغة التقارير عن هذا الفرد فقط باعتباره مقدم طلب للشركة.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

F. متطلبات تقديم التقرير

F.1. هل ستحتاج الشركة المبلغة إلى تقديم تقرير بأي معلومات أخرى بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمالكين المستفيدين فيها؟

نعم. ومع ذلك، تعتمد المعلومات التي يجب تقديم تقرير بها على وقت إنشاء الشركة أو تسجيلها.

- إذا تم إنشاء الشركة المبلغة أو تسجيلها في 1 كانون الثاني/ يناير 2024 أو بعده، سيتوجب على الشركة المبلغة تقديم تقرير بمعلومات عن نفسها وعن مالكيها المستفيدين ومقدمي طلبات الشركة.
- إذا تم إنشاء الشركة المبلغة أو تسجيلها قبل 1 كانون الثاني/ يناير 2024، سيتوجب على الشركة المبلغة تقديم المعلومات عن نفسها وعن المالكين المستفيدين فيها فقط. لا تحتاج الشركة المبلغة إلى تقديم معلومات حول مقدمي الطلب لشركتها.

[صادر بتاريخ 24 آذار/ مارس 2023]

F.2. ما هي المعلومات التي يتوجب على الشركة المبلغة التقديم عن نفسها؟

سيتوجب على الشركة المبلغة تقديم تقرير عن:

1. اسمها القانوني؛
2. أي أسماء تجارية، أو "ممارسة الأعمال بصفة" (م/ا/ب)، أو "تاجر بصفة (ت/ب)؛
3. عنوان الشارع الحالي لمكان عملها الرئيسي إذا كان هذا العنوان في الولايات المتحدة (على سبيل المثال، مقر شركة مبلغة أميركية)، أو بالنسبة للشركات المبلغة التي يقع مكان عملها الرئيسي خارج الولايات المتحدة، العنوان الحالي الذي تمارس منه أعمالها في الولايات المتحدة (على سبيل المثال، المقر الرئيسي لشركة مبلغة أجنبية في الولايات المتحدة)؛
4. اختصاصها عند تشكيلها أو تسجيلها؛ و
5. رقم تعريف دافع الضرائب الخاص بها (أو، إذا لم يتم إصدار رقم التعريف الخاص بالشركة المبلغة الأجنبية، رقم التعريف الضريبي الصادر عن ولاية قضائية أجنبية واسم الولاية القضائية).

سيتعين على الشركة المبلغة أيضاً تحديد ما إذا كانت تقدم تقريراً أولياً، أو تصحيحاً أو تحديثاً لتقرير سابق.

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية قائمة مرجعية للمساعدة في تحديد المعلومات المطلوب تقديم تقارير عنها (راجع الفصل 4.1 "ما هي المعلومات التي يجب علي جمعها عن شركتي، وعن المالكين المستفيدين فيها، ومقدمي الطلب لها؟")

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

F.3. ما هي المعلومات التي يتوجب على الشركة المبلغة تقديم المعلومات عن المالكين المستفيدين؟

لكل فرد هو مالك مستفيد، على الشركة المبلغة تقديم ما يلي:

1. اسم الفرد؛
2. تاريخ الميلاد؛
3. عنوان مكان السكن؛ و

4. رقم تعريف من وثيقة تعريف مقبولة مثل جواز السفر أو رخصة القيادة الأمريكية، واسم الولاية أو الولاية القضائية الصادرة عنها وثيقة التعريف (للاطلاع على الأمثلة على وثائق التعريف المقبولة، انظر إلى السؤال F.5).

سيتوجب أيضاً على الشركة المبلّغة تقديم صورة عن وثيقة التعريف المستخدمة للحصول على رقم التعريف في البند رقم 4.

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية قائمة مرجعية للمساعدة في تحديد المعلومات المطلوب تقديم تقارير عنها (راجع الفصل 4.1 "ما هي المعلومات التي يجب علي جمعها عن شركتي، وعن المالكين المستفيدين فيها، ومقدمي الطلب لها؟")

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

F.4. ما هي المعلومات التي يتوجب على الشركة المبلغة التقديم عن مقدمي طلبات الشركة لديها؟

لكل فرد هو مقدم طلب الشركة، على الشركة المبلغة تقديم ما يلي:

1. اسم الفرد؛
2. تاريخ الميلاد؛
3. العنوان؛ و
4. رقم تعريف من وثيقة تعريف مقبولة مثل جواز السفر أو رخصة القيادة الأمريكية، واسم الولاية أو الولاية القضائية الصادرة عنها وثيقة التعريف (للاطلاع على الأمثلة على وثائق التعريف المقبولة، انظر إلى السؤال F.5).

سيتوجب أيضاً على الشركة المبلّغة تقديم صورة عن وثيقة التعريف المستخدمة للحصول على رقم التعريف في البند رقم 4.

إذا كان مقدم طلب الشركة يعمل في تشكيلها - على سبيل المثال، كمحام أو وكيل تشكيل شركة - فيجب على الشركة المبلغة تقديم تقرير بعنوان مكان عمل مقدم الطلب للشركة. وإلّا سيتوجب على الشركة المبلغة تقديم تقرير بعنوان مكان سكن مقدم طلب الشركة.

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية قائمة مرجعية للمساعدة في تحديد المعلومات المطلوب تقديم تقارير عنها (راجع الفصل 4.1 "ما هي المعلومات التي يجب علي جمعها عن شركتي، وعن المالكين المستفيدين فيها، ومقدمي الطلب لها؟")

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

F.5. ما هي أشكال التعريف المقبولة التي ستلبي متطلبات تقديم التقارير؟

يتطلب قانون شفافية الشركات (CTA) رقم تعريف فريداً موجوداً في أحد أشكال التعريف المقبولة التالية للأفراد:

1. رخصة قيادة أميركية غير منتهية الصلاحية (بما في ذلك أي رخصة قيادة صادرة عن كومنولث أو إقليم أو حيازة للولايات المتحدة)؛
2. وثيقة تعريف غير منتهية الصلاحية صادرة عن ولاية أميركية أو حكومة محلية أو قبيلة هندية؛
3. جواز سفر غير منتهي الصلاحية صادر عن حكومة الولايات المتحدة؛ أو
4. جواز سفر غير منتهي الصلاحية صادر عن حكومة أجنبية (مسموح به فقط عندما لا يكون لدى الفرد أحد أشكال التعريف الثلاثة الأخرى المذكورة أعلاه).

[تم التحديث بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2024]

F.6. هل هناك شرط لتقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية سنوياً؟

كلا، ما من شرط لتقديم التقارير سنوياً. يجب على الشركات المبلغة تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية أولي وتحديث أو تصحيح تقارير معلومات الملكية الانتفاعية بحسب الحاجة.

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية المزيد من المعلومات عن متى يجب تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية الأولية في الفصل 5.1 "متى يجب على شركتي تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاص بها؟" ومتى يجب تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية المحدثة أو المصححة في الفصل 6 "ماذا لو كانت هناك تغييرات أو أخطاء في المعلومات التي قدمت تقارير بها؟"

[صادر بتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

F.7. هل يتعين على الشركة المبلغة تقديم التقارير عن معلومات حول شركاتها الأم أو الشركات الفرعية؟

كلا، ولكن إذا كانت هناك قاعدة خاصة لتقديم التقارير، يجوز للشركة المبلغة تقديم تقارير عن اسم الشركة الأم بدلاً من معلومات الملكية الانتفاعية. عادةً ما يتعين على الشركة المبلغة تقديم تقارير عن معلومات حول نفسها، ومالكيها المستفيدين، وبالنسبة للشركات المبلغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها في الأول من كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده، يجب التقديم عن مقدمي الطلبات إلى الشركة. ومع ذلك، بموجب قاعدة تقديم التقارير الخاصة، يجوز للشركة المبلغة تقديم التقارير عن اسم الشركة الأم بدلاً من المعلومات المتعلقة بمالكيها المستفيدين إذا كان مالكوها المستفيدون يمتلكون فقط حصة ملكيتهم في الشركة المبلغة من خلال الشركة الأم وكانت الشركة الأم كياناً معفياً.

يوفر الفصل الرابع من دليل امتثال الكيانات الصغيرة الصادر عن شبكة إنفاذ الجرائم المالية ("ما هي المعلومات المحددة التي يتعين على شركتي تقديم التقارير عنها؟") معلومات إضافية حول ما يجب تقديم التقارير عنه إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. يقدم الفصل 4.2 ("ما الذي يجب أن أقدم تقارير عنه إذا كانت تنطبق قاعدة تقديم تقارير خاصة على شركتي؟") تفاصيل محددة حول المعلومات التي يجب تقديم التقارير عنها وفقاً لقواعد تقديم التقارير الخاصة.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

F.8. هل يمكن للشركة المبلغة تقديم تقارير عن رقم صندوق البريد باعتباره عنوانها الحالي؟

كلا. يجب أن يكون عنوان الشركة المبلغة عنوان شارع في الولايات المتحدة ولا يمكن أن يكون رقم صندوق البريد.

يتضمن دليل امتثال الكيانات الصغيرة التابع لشبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) معلومات إضافية حول ما يجب تقديم التقارير عنه في الفصل الرابع، "ما هي المعلومات المحددة التي يتعين على شركتي تقديم التقارير عنها؟"

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

F.9. هل استوفيت التزام تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية وفقاً لشبكة إنفاذ الجرائم المالية إذا قدمت استمارة أو تقريراً يوفر معلومات عن الملكية الانتفاعية إلى مكتب حكومي أو مؤسسة مالية أو دائرة الإيرادات الداخلية؟

كلا. يجب على الشركات المبلغة تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية مباشرة إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. أقر الكونغرس قانوناً، وهو قانون الشفافية للشركات، والذي يتطلب تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية مباشرة إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN). قد تطلب حكومات الولايات أو الحكومات المحلية، والمؤسسات

المالية، والوكالات الفيدرالية الأخرى، مثل دائرة الإيرادات الداخلية، من الكيانات بشكل منفصل تقديم تقارير عن معلومات معينة حول الملكية الانتفاعية. ومع ذلك، بموجب القانون، لا تشكل هذه المتطلبات بديلاً عن تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN).

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

F.10. إذا كانت وثيقة التعريف المقبولة لمالك مستفيد أو مقدم طلب الشركة لا تتضمن صورة لأسباب دينية، فهل تقبل شبكة إنفاذ الجرائم المالية وثيقة التعريف بدون الصورة؟

نعم. إذا كانت وثيقة تعريف المالك المستفيد أو مقدم طلب الشركة لا تتضمن صورة لأسباب دينية، فيجوز للشركة المبلغة مع ذلك تقديم صورة عن وثيقة التعريف تلك عند تقديم تقريرها، طالما أن وثيقة التعريف هي من أنواع التعريف المقبولة من قبل شبكة إنفاذ الجرائم المالية، مثل وثيقة تعريف صادرة عن الولاية غير منتهية الصلاحية. يرجى الرجوع إلى السؤال F.5 للحصول على قائمة بوثائق التعريف المقبولة.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

F.11. ما هو عنوان السكن الذي يجب تقديم التقارير عنه إذا كان مطلوباً من الشركة المبلغة تقديم التقارير عن عنوان سكن الفرد، ولكن الفرد ليس لديه مكان إقامة سكني دائم؟

يجب تقديم التقارير عن عنوان السكن الحالي في وقت تقديم الملف إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. يجب تقديم تقرير محدث خلال 30 يوماً تقويمياً إذا تغير العنوان أو أي معلومات أخرى تم تقديم التقارير عنها مسبقاً.

يتضمن دليل امتثال الكيانات الصغيرة التابع لشبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) معلومات إضافية حول ما يجب تقديم التقارير عنه في الفصل الرابع، "ما هي المعلومات المحددة التي يتعين على شركتي تقديم التقارير عنها؟" وما يجب فعله عندما يتعين تحديث المعلومات المبلغ عنها سابقاً في الفصل 6.1 "ماذا يجب أن أفعل إذا تغيرت المعلومات المبلغ عنها سابقاً؟"

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

F. 12. ما هو العنوان الذي يجب على الشركة المبلغة تقديم التقارير عنه إذا لم يكن لديها مكان رئيسي لممارسة الأعمال في الولايات المتحدة؟

إذا لم يكن لدى الشركة المبلغة مكان عمل رئيسي في الولايات المتحدة، فيجب عليها تقديم التقارير إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية الموقع الأساسي في الولايات المتحدة حيث تدير أعمالها باعتباره عنوانها.

إذا لم يكن للشركة المبلغة مكان عمل رئيسي في الولايات المتحدة وكانت تدير أعمالها في أكثر من موقع واحد داخل الولايات المتحدة، فيجوز لها تقديم التقارير عن عنوان أي من تلك المواقع التي تتلقى فيها مراسلات مهمة كمقر رئيسي لها.

إذا لم يكن للشركة المبلغة مكان عمل رئيسي في الولايات المتحدة ولا تقوم بوظائف تجارية في أي مكان في الولايات المتحدة، فإن موقعها الأساسي هو العنوان في الولايات المتحدة للشخص الذي عينته الشركة المبلغة، بموجب قانون الولاية أو أي قانون آخر ساري المفعول، لقبول خدمة الإجراءات القانونية نيابةً عنها. في بعض الولايات القضائية، يُشار إلى هذا الشخص باعتباره الوكيل المسجل للشركة المبلغة، أو يُشار إلى العنوان باعتباره المكتب المسجل. وينبغي لهذه الشركة المبلغة تقديم التقارير عن هذا العنوان إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية باعتباره عنوانها.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

F. 13. ما هو نوع رقم التعريف الضريبي الذي يجب على الشركة المبلغة الإبلاغ عنه والذي يتم تجاهله لأغراض الضرائب الأميركية؟

لا يتم التعامل مع الكيان الذي يتم تجاهله لأغراض الضريبة الأميركية - "الكيان المتجاهَل" - ككيان منفصل عن مالكه لأغراض الضريبة الأميركية. بدلاً من فرض ضرائب منفصلة على كيان متجاهَل، يقوم مالك الكيان بالإبلاغ عن دخل هذا الكيان وخصوماته كجزء من الإقرار الضريبي الفيدرالي الخاص بالمالك.

يجب على الكيان المتجاهَل الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية (BOI) إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) إذا كان شركة مبلغة (راجع السؤال C.1). يجب على مثل هذه الشركة المبلغة تقديم أحد أنواع أرقام تعريف دافع الضرائب (TINs) في تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بها إذا تم إصدار رقم تعريف دافع الضرائب لها: رقم تعريف صاحب العمل (EIN)؛ أو رقم الضمان الاجتماعي (SSN)؛ أو رقم تعريف دافع ضرائب فردي (ITIN). إذا لم يتم إصدار رقم التعريف الخاص بالشركة المبلغة الأجنبية، فيجب عليها تقديم رقم تعريف دافع الضرائب الصادر عن ولاية قضائية أجنبية واسم تلك الولاية القضائية).

وفقاً لقواعد دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) في ما يتعلق باستخدام أرقام تعريف دافع الضرائب، يجوز الإبلاغ عن أنواع مختلفة من أرقام التعريف الضريبي للكيانات المتجاهَلة في ظل ظروف مختلفة:

- إذا كان لدى الكيان المتجاهَل رقم تعريف صاحب العمل الخاص به، فيجوز له الإبلاغ عن هذا الرقم باعتباره رقم تعريف دافع الضرائب الخاص به. إذا لم يكن لدى الكيان المتجاهَل رقم تعريف صاحب العمل، فلا يكون ملزماً بالحصول على رقم لتلبية متطلبات الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية طالما أنه يمكنه بدلاً من ذلك تقديم نوع آخر من رقم التعريف دافع الضرائب، أو إذا لم تصدر شركة مبلغة أجنبية رقم تعريف دافع الضرائب، يمكنه تقديم رقم تعريف ضريبي صادر عن ولاية قضائية أجنبية واسم تلك الولاية القضائية

- إذا كانت الكيان المتجاهَل عبارة عن شركة ذات مسؤولية محدودة ذات عضو واحد (LLC) أو كان لديه مالك واحد فقط وهو فرد لديه رقم ضمان اجتماعي أو رقم تعريف دافع ضرائب فردي، فيجوز للكيان المتجاهَل الإبلاغ عن رقم الضمان الاجتماعي أو رقم تعريف دافع الضرائب الفردي لهذا الفرد باعتباره رقم تعريف دافع الضرائب الخاص به.

- إذا كان الكيان المتجاهَل مملوكاً لكيان أميركي لديه رقم تعريف صاحب العمل (EIN)، فيجوز له الإبلاغ عن رقم تعريف صاحب العمل (EIN) الخاص به الآخر باعتباره رقم التعريف دافع الضرائب الخاص به.

- إذا كان الكيان المتجاهَل مملوكاً لكيان متجاهَل آخر أو لسلسلة من الكيانات المتجاهَلة، فيجوز له الإبلاغ عن رقم تعريف دافع الضرائب للمالك الأول في سلسلة الكيانات المتجاهَلة التي لديها رقم تعريف دافع الضرائب بمثابة رقم تعريف دافع الضرائب لها.

كما هو موضح أعلاه، يجب على الكيان المتجاهَل الذي هو شركة مبلغة الإبلاغ عن أحد أرقام تعريف دافع الضرائب هذه عند الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN).

[صدر في 24 تموز/يوليو 2024]

G. التقرير الأولي

G.1. متى يجب أن أقدم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

إذا كانت شركتك قائمة قبل 1 كانون الثاني/ يناير 2024، فيجب عليها تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاص بها بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2025.

إذا تم إنشاء شركتك أو تسجيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده، وقبل 1 كانون الثاني/يناير 2025، فيجب عليها تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاص بها في غضون 90 يوماً تقويمياً بعد تلقي إشعار فعلي أو عام بأن إنشائها أو تسجيلها قد أصبح ساري المفعول. على وجه التحديد، يبدأ الموعد النهائي المحدد بـ90 يوماً تقويمياً من الوقت الذي تتلقى فيه الشركة إشعاراً فعلياً بأن إنشائها أو تسجيلها ساري المفعول، أو بعد أن يقدم مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل إشعاراً عاماً بإنشائها أو تسجيلها للمرة الأولى، بحسب أيهما أسبق.

إذا تم إنشاء شركتك أو تسجيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2025، فيجب عليها تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاص بها في غضون 30 يوماً تقويمياً بعد تلقي إشعار فعلي أو عام بأن إنشائها أو تسجيلها قد أصبح ساري المفعول. في ما يلي الإطار الزمني للتقرير الأولي.

يسري مفعول متطلبات تقديم التقرير في 1 كانون الثاني/يناير 2024. ستبدأ شبكة إنفاذ الجرائم المالية في قبول تقارير معلومات الملكية الانتفاعية في هذا التاريخ.

التقارير الأولية

وهو مطلوب من كافة الشركات التي تستوفي تعريف **الشركة المبلغة** وليست **معفاة** من هذا التعريف.

شركات مبلغة قائمة

تم إنشاؤها أو تسجيلها أساساً لتنفيذ أعمال في الولايات المتحدة قبل 1 كانون الثاني/ يناير 2024.

التقارير المستحقة بحلول **1 كانون الثاني/ يناير 2025.**

شركات مبلغة جديدة

تم إنشاؤها أو تسجيلها أساساً لتنفيذ أعمال في الولايات المتحدة في 1 كانون الثاني/ يناير 2024 أو بعده.

يكون لدى الشركات المبلغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها **في 1 كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده، وقبل 1 كانون الثاني/يناير 2025، 90 يوماً تقويمياً** بعد تلقي إشعار فعلي أو عام بأن إنشاء الشركة أو تسجيلها قد أصبح فعالاً من أجل تقديم تقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية الأولية الخاص بها.

يكون لدى الشركات المبلغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها **في 1 كانون الثاني/يناير 2025 أو بعده، 30 يوماً تقويمياً** من الإشعار الفعلي أو العام بأن إنشاء الشركة أو تسجيلها قد أصبح فعالاً من أجل تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية الأولية الخاصة بها.

إذا كانت شركتك قائمة قبل 1 كانون الثاني/ يناير 2024، فيجب عليها تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاصو يتضمن الفصل 5.1 "متى يجب على شركتي تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاص بها؟" من دليل

الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية معلومات إضافية عن الأطر الزمنية لتقديم التقارير.

[تم التحديث في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2023]

G.2. هل يمكن للشركة الأم تقديم تقرير واحد بمعلومات الملكية الانتفاعية نيابة عن مجموعة شركاتها؟

كلا. يُطلب من أي شركة تستوفي تعريف الشركة المبلغة وليست معفاة تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بها.

[صادر بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

G. 3. كيف يمكنني الحصول على رقم التعريف الضريبي (TIN) لشركة جديدة بسرعة حتى أتمكن من تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي في الوقت المحدد؟

يجب على الشركة المبلغة تقديم أحد أنواع أرقام تعريف دافع الضرائب (TINs) في تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بها إذا تم إصدار رقم تعريف دافع الضرائب لها: رقم تعريف صاحب العمل (EIN)؛ أو رقم الضمان الاجتماعي (SSN)؛ أو رقم تعريف دافع ضرائب فردي (ITIN). إذا لم يتم إصدار رقم التعريف الخاص بالشركة المبلغة الأجنبية، فيجب عليها تقديم رقم تعريف دافع الضرائب الصادر عن ولاية قضائية أجنبية واسم تلك الولاية القضائية).

تقدم دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) طلباً مجانياً عبر الإنترنت للحصول على رقم تعريف صاحب العمل (EIN) والذي يتم تقديمه فور تقديم الطلب. لمزيد من المعلومات، راجع "أرقام تعريف دافع الضرائب (TIN)" على الموقع IRS.gov (https://www.irs.gov/individuals/international-taxpayers/taxpayer-identification-numbers-tin).

لمزيد من المعلومات حول أرقام تعريف صاحب العمل على وجه التحديد، وللوصول إلى طلب الحصول على رقم تعريف صاحب العمل عبر الإنترنت، راجع قسم "التقدم بطلب للحصول على رقم تعريف صاحب العمل (EIN) عبر الإنترنت" على الموقع IRS.gov (https://www.irs.gov/businesses/small-businesses-self-employed/apply-for-an-employer-identification-number-ein-online).

يجب أن تكون معظم الشركات المبلغة قادرة على استخدام طلب رقم تعريف صاحب العمل عبر الإنترنت لتقديم طلب للحصول على رقم تعريف صاحب العمل الخاص بها. ومع ذلك، قد تكون هناك ظروف تحتاج فيها الشركة المبلغة إلى تقديم استمارة SS-4، وهي طلب الحصول على رقم تعريف صاحب العمل (https://www.irs.gov/pub/irs-pdf/fss4.pdf)، من أجل الحصول على رقم تعريف صاحب العمل. على وجه التحديد، إذا كان الطرف المسؤول عن مقدم الطلب شخصاً أجنبياً لا يملك رقم ضمان اجتماعي أو رقم تعريف دافع ضرائب فردي، فلن يكون قادراً على استخدام بوابة تقديم الطلب عبر الإنترنت. للحصول على معلومات حول إكمال استمارة SS-4 وإرسالها عن طريق البريد أو الفاكس، راجع التعليمات لتقديم استمارة SS-4 (https://www.irs.gov/instructions/iss4).

بالنسبة للاستمارات SS-4 المقدمة عبر الفاكس، يجب أن يتلقى المتقدمون رقم تعريف صاحب العمل (EIN) الخاص بهم في غضون 4 أيام عمل بشكل عام. بالنسبة للاستمارات SS-4 المقدمة عبر البريد، يجب أن يتلقى المتقدمون رقم تعريف صاحب العمل (EIN) الخاص بهم خلال 4 إلى 5 أسابيع. ومع ذلك، في بعض الظروف، قد يستغرق الأمر من ستة إلى ثمانية أسابيع للحصول على رقم تعريف صاحب العمل (EIN). وعليه، ففي بعض الظروف المحدودة، قد لا تتمكن الشركة المبلغة التي ليس لديها رقم تعريف دافع ضرائب آخر من الحصول على رقم تعريف صاحب العمل الخاص بها قبل الموعد النهائي لتقديم تقريرها عن معلومات الملكية الانتفاعية.

يتعين على الشركة المبلغة الإبلاغ عن رقم التعريف دافع الضرائب الخاص بها عند الإبلاغ عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN)، وفي الواقع، لن تتمكن من تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بها بدون تضمين رقم التعريف الضريبي. في مثل هذه الظروف، بالإضافة إلى بذل كل الجهود المعقولة لتقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بها في الوقت المناسب (بما في ذلك طلب جميع المعلومات الضرورية في أقرب وقت ممكن)، يجب على الشركة المبلغة تقديم تقريرها سرعان ما تستلم رقم تعريف صاحب العمل الخاص بها. كأفضل ممارسة، قد تأخذ الشركة المبلغة في الاعتبار الاحتفاظ بالوثائق المرتبطة بجهودها للامتثال لمتطلبات تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية في الوقت المناسب.

[تم التحديث في 24 تموز/يوليو 2024]

G.4. هل يجب أن يشمل تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي المالكين المستفيدين التاريخيين للشركة المبلغة، أو المالكين المستفيدين فقط اعتباراً من وقت التقديم؟

يجب أن يشمل تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي المالكين المستفيدين فقط اعتباراً من وقت التقديم.

يجب على الشركات المبلغة تقديم تقارير بالتغييرات في المالكين المستفيدين ومعلومات الملكية الانتفاعية ذات الصلة إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية من خلال التقارير المحدثة.

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية المزيد من المعلومات عن متى يجب تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية المحدثة أو المصححة في الفصل 6 "ماذا لو كانت هناك تغييرات أو أخطاء في المعلومات التي قدمت تقارير بها؟"

[صادر بتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

G.5. كيف تحدد الشركة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها بعد 1 كانون الثاني/يناير 2024 تاريخ إنشائها أو تسجيلها؟

يكون تاريخ إنشاء أو تسجيل شركة مبلغة هو التاريخ الأسبق من التاريخ الذي: (1) تتلقى فيه شركة مبلغة إشعاراً فعلياً بأن إنشاءها (أو تسجيلها) أصبح سارياً؛ أو (2) يقدم مكتب سكرتارية الولاية أو مكتب مماثل أولاً إشعاراً عاماً، مثل من خلال سجل يمكن الوصول إليه للعامة، بأن الشركة المبلغة المحلية قد تم إنشاؤها أو الشركة المبلغة الأجنبية قد تم تسجيلها.

تعترف شبكة إنفاذ الجرائم المالية بوجود ممارسات مختلفة لتقديم الملفات بين الولايات. في بعض الولايات، توفر الأنظمة الآلية إشعاراً بالإنشاء أو التسجيل للشركات التي تم إنشاؤها أو تسجيلها حديثاً. وفي ولايات أخرى، لا يتم تقديم أي إشعار فعلي بالإنشاء أو التسجيل، وتتلقى الشركات التي تم إنشاؤها حديثاً إشعاراً من خلال النشر العام لسجلات الولاية. تعتقد شبكة إنفاذ الجرائم المالية أن الأفراد الذين ينشئون أو يسجلون شركات مبلغة من المرجح أن يظلوا على علم بإشعارات أو منشورات الإنشاء أو التسجيل، نظراً لاهتمام هؤلاء الأفراد بإنشاء شركة تشغيلية أو الانخراط في النشاط الذي تم إنشاء الشركة المبلغة من أجله.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

G. 6 تفقد الشركة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها قبل 1 كانون الثاني/ يناير 2024، والتي كانت معفاة من متطلبات تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية، حالتها المعفاة بين 1 كانون الثاني/ يناير 2024 و1 كانون الثاني/ يناير 2025. ما هي المدة المتاحة للشركة المبلغة لتقديم التقرير الأولي عن معلومات الملكية الانتفاعية؟

في العادة، يجب على الشركة التي تفقد حالتها المعفاة أن تقدم التقرير الأولي عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية في غضون 30 يوماً تقويمياً من تاريخ عدم استيفائها لمعايير أي إعفاء. لدى الشركة المبلّغة التي تم إنشاؤها أو تسجيلها قبل 1 كانون الثاني/ يناير 2024 مهلة تنتهي في 1 كانون الثاني/ يناير 2025 لتقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الأولي الخاص بها.

قررت شبكة إنفاذ الجرائم المالية أن الكيانات المعفاة سابقاً والتي كانت موجودة قبل عام 2024 وفقدت حالتها المعفاة في عام 2024 ستحصل على فائدة أيهما أطول من هذين الإطارين الزمنيين: (1) الأيام المتبقية في فترة التقديم التي تبلغ عاماً واحداً للشركات القائمة؛ أو (2) فترة الثلاثين يوماً تقويمياً للشركات التي تفقد حالتها المعفاة.

على سبيل المثال، إذا توقفت الشركة المبلغة الحالية من الإعفاء في الأول من شباط/فبراير 2024، فسيكون لدى الشركة مهلة حتى الأول من كانون الثاني/يناير 2025 لتقديم التقرير الأولي عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بها. إذا توقفت الشركة عن الإعفاء في 15 كانون الأول/ديسمبر 2024، فسيكون لديها مهلة حتى 14 كانون الثاني/يناير 2025 لتقديم التقرير الأولي عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بها.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

H. التقرير المحدث

H.1. ماذا أفعل إذا تغيرت المعلومات التي قدّمت تقارير بها مسبقًا؟

إذا حدث **أي تغيير** في المعلومات المطلوبة حول شركتك أو مالكيها المستفيدين في تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الذي قدمته شركتك، فيجب عليها تقديم تقرير محدث في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد تاريخ التغيير.

لا يُطلب من الشركة المبلغة تقديم تقرير محدث بأي تغييرات في المعلومات المبلغ عنها مسبقًا حول مقدم طلب الشركة.

ويحدد الرسم البياني التالي **الأطر الزمنية للتقارير المحدثة**.

يقدم الفصل 6.1 "ماذا أفعل إذا تغيرت المعلومات التي قدّمت تقارير بها مسبقًا؟" من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية معلومات إضافية.

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

H.2. ما هي بعض المحفزات المحتملة للحاجة إلى تحديث تقرير معلومات الملكية الانتفاعية؟

فيما يلي بعض الأمثلة على التغييرات التي تتطلب تقديم تقرير محدث عن معلومات الملكية الانتفاعية:

- أي تغيير في المعلومات المبلغ عنها للشركة المبلغة، مثل تسجيل اسم عمل جديد.
- تغيير في المالكين المستفيدين، مثل المدير التنفيذي الجديد، أو البيع الذي يغير من يستوفي بعتبة فائدة الملكية البالغة 25 بالمائة (انظر إلى السؤال D.4 لمزيد من المعلومات حول فوائد الملكية).
- أي تغيير في اسم المالك المستفيد أو عنوانه أو رقم التعريف الفريد المقدم سابقًا إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. إذا حصل المالك المستفيد على رخصة قيادة جديدة أو وثيقة تعريف أخرى تتضمن اسماً أو عنواناً أو رقماً تعريفياً متغيراً، فسيتعين على الشركة المبلغة أيضاً تقديم تقرير معلومات ملكية انتفاعية محدث إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية، بما في ذلك صورة عن الوثيقة التعريفية الجديدة.

يقدّم دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية إرشادات إضافية حول المحفزات التي تتطلب تقديم تقرير محدث عن معلومات الملكية الانتفاعية (راجع الفصل 6.1 "ماذا أفعل إذا تغيرت المعلومات التي قدمت تقارير بها مسبقًا؟").

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

H.4. إذا احتاجت شركة مبلغة إلى تحديث معلومة واحدة في تقرير معلومات الملكية الانتفاعية، مثل اسمها القانوني، فهل يتعين عليها تقديم تقرير جديد بالكامل عن معلومات الملكية الانتفاعية؟

ستتطلب تقارير معلومات الملكية الانتفاعية المحدثة إرسال جميع الحقول، بما في ذلك المعلومات المحدثة. على سبيل المثال، إذا قامت شركة مبلغة بتغيير اسمها القانوني، فستحتاج إلى تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية المحدث ليشمل الاسم القانوني الجديد والمعلومات غير المتغيرة التي تم تقديم تقريرها عنها سابقاً عن الشركة ومالكيها المستفيدين، وإذا لزم الأمر، مقدمي طلبات الشركة.

يمكن للشركة المبلغة التي قدمت تقرير معلومات الملكية الانتفاعية السابق الخاص بها باستخدام إصدار PDF القابل للملء تحديث نسختها المحفوظة وإعادة إرسالها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. إذا استخدمت شركة مبلغة تطبيق شبكة إنفاذ الجرائم المالية القائم على الموقع الإلكتروني لتقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية السابق، فستحتاج إلى تقديم تقرير جديد بالكامل إما عن طريق دخول تطبيق شبكة إنفاذ الجرائم المالية القائم على الموقع الإلكتروني لإكمال تقرير معلومات الملكية الانتفاعية وتقديمه، أو باستخدام خيار PDF لإكمال تقرير معلومات الملكية الانتفاعية وتحميله إلى تطبيق التقارير الإلكتروني لمعلومات الملكية الانتفاعية.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

H.5. هل يمكن لمقدم الطلب تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية المحدث متأخراً؟

يمكن إرسال تقرير الملكية الانتفاعية المحدث إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية في أي وقت. ومع ذلك، فإن الشركة المبلغة مسؤولة عن ضمان تقديم التحديثات في غضون 30 يوماً من حدوث التغيير. إذا عينت شركة مبلغة مقدم خدمة تابع لطرف ثالث لتقديم تقارير وتحديثات معلومات الملكية الانتفاعية نيابةً عنها، فيجب عليها إبلاغ مقدم الخدمة التابع لطرف ثالث بأي تغييرات تطرأ على معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة بها قبل الموعد النهائي المحدد بـ30 يوماً.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

H.6. إذا قدمت شركة مبلغة أخيراً تقرير عن معلومات الملكية الانتفاعية خاص "بالكيان المعفي حديثاً" ولكنها فقدت بعد ذلك حالتها المعفاة، فماذا يجب أن تفعل؟

يجب على الشركة المبلغة تقديم تقرير محدث عن معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية مع معلومات الملكية الانتفاعية الحالية لها عندما تقرر أنها لم تعد مؤهلة للإعفاء.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

I. التقرير المصحح

I.1. ماذا أفعل إذا علمت بوجود عدم دقة في تقرير ما؟

إذا كان تقرير معلومات الملكية الانتفاعية غير دقيق، فيجب على شركتك تصحيحه في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد التاريخ الذي علمت فيه شركتك. بعدم الدقة أو كان لديها سبب لمعرفة ذلك. يتضمن ذلك أي عدم دقة في المعلومات المطلوبة المقدمة عن شركتك أو مالكيها المستفيدين أو مقدمي طلبات الشركة. يحدد الرسم البياني التالي **الفترات الزمنية للتقرير المصحح.**

يشمل الفصل 6.2 "ماذا أفعل إذا علمت بوجود عدم دقة في التقرير؟") من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية معلومات إضافية عن تصحيح تقارير معلومات الملكية الانتفاعية غير الدقيقة المقدمة إلى شبكة إنقاذ الجرائم المالية.

[تم التحديث بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

L. تقرير الكيان المعفى حديثاً

L.1. ماذا يجب أن تفعل الشركة المبلغة إذا أصبحت معفاة بعد أن سبق وقدّمت تقريراً؟

إذا قدمت الشركة المبلغة تقرير معلومات الملكية الانتفاعية ولكنها أصبحت معفاة من التقديم بعد ذلك، فيجب عليها تقديم تقرير محدث يشير إلى أنها لم تعد شركة مبلغة. سيقتضي تقرير معلومات الملكية الانتفاعية المُحدث الخاص بالكيان المعفى حديثاً ما يلي: (1) تعريف الكيان لنفسه؛ و(2) وضع علامة في مربع يشير إلى حالة الإعفاء الجديدة.

يحتوي الفصل 6.3 "ما الذي على شركتي فعله إذا أصبحت معفاة بعد أن سبق أن قدّمت تقرير؟" من دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية على المزيد من المعلومات.

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

K. الامتثال/الإنفاذ

K.1. ماذا يحدث إذا لم تقدم الشركة المبلغة تقرير معلومات الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية أو فشلت في تحديث أو تصحيح المعلومات في غضون الإطار الزمني المطلوب؟

تعمل شبكة إنفاذ الجرائم المالية بجد للتأكد من أن الشركات المبلغة على دراية بالتزاماتها بتقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية وتحديثها وتصحيحها. تدرك شبكة إنفاذ الجرائم المالية أن هذا مطلب جديد. إذا قمت بتصحيح خطأ أو إغفال في غضون 90 يوماً من الموعد النهائي للتقرير الأصلي، فيمكنك تجنب التعرض للعقاب. ومع ذلك، قد تواجه عقوبات مدنية وجنائية إذا تجاهلت التزامات تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية.

يقدّم دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية المزيد من المعلومات عن تنفيذ المتطلبات (راجع الفصل 1.3 "ماذا يحدث إذا لم تقدّم شركتي تقرير معلومات الملكية الانتفاعية ضمن الإطار الزمني المطلوب؟")

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

K. 2. ما هي العقوبات التي يواجهها الأفراد بسبب انتهاك متطلبات تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية؟

كما هو محدد في قانون الشفافية للشركات، قد يخضع الشخص الذي ينتهك عمداً متطلبات تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية لعقوبات مدنية تصل إلى $500 عن كل يوم يستمر فيه الانتهاك. ومع ذلك، يتم تعديل مبلغ هذه العقوبة المدنية سنوياً لمراعاة التضخم. اعتباراً من وقت نشر هذه الأسئلة الشائعة، يبلغ هذا المبلغ $591.

قد يخضع الشخص الذي ينتهك عمداً متطلبات تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية لعقوبات جنائية تصل إلى السجن لمدة تصل إلى عامين وغرامة تصل إلى $10,000. تشمل الانتهاكات المحتملة التخلف المتعمد عن تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية، أو تقديم معلومات كاذبة عن الملكية الانتفاعية عمداً، أو التخلف المتعمد في تصحيح أو تحديث معلومات الملكية الانتفاعية المبلغ عنها سابقاً.

[تم التحديث بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

K. 3. من يمكن أن يتحمل المسؤولية عن انتهاك متطلبات تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية؟

يمكن تحميل الأفراد والكيانات المؤسسية المسؤولية عن الانتهاكات المتعمدة. يمكن أن يشمل ذلك ليس فقط الفرد الذي يقدم بالفعل (أو يحاول تقديم) معلومات كاذبة إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية، ولكن أيضاً أي شخص يقدم عمداً معلومات كاذبة للمقدم لتقديم التقارير عنها. قد يكون الأفراد والكيانات المؤسسية مسؤولين أيضاً عن التخلف المتعمد عن تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية الكاملة أو المحدثة؛ وفي مثل هذه الظروف، يمكن تحميل الأفراد المسؤولية إذا كانوا هم سبب التخلف أو كانوا من كبار المسؤولين في الشركة في وقت حدوث التخلف.

i. هل يمكن تحميل المسؤولية للشخص الذي يقدم تقريراً نيابةً عن شركة مبلغة

نعم. قد يخضع الفرد الذي يقدم عمداً تقريراً كاذباً أو احتيالياً بشأن معلومات الملكية الانتفاعية نيابة عن الشركة لنفس zالعقوبات المدنية والجنائية التي تخضع لها الشركة المبلغة وكبار مسؤوليها.

ii. هل يمكن تحميل المالك المستفيد أو مقدم طلب الشركة المسؤولية عن رفضه تقديم المعلومات المطلوبة إلى الشركة المبلغة؟

نعم. كما هو موضح أعلاه، يمكن رفع دعوى إنفاذ ضد أي فرد يتسبب عمداً في فشل الشركة المبلغة في تقديم معلومات كاملة أو محدثة عن الملكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. وسوف يشمل ذلك المالك المستفيد أو مقدم طلب الشركة الذي يتخلف عمداً عن تقديم المعلومات المطلوبة إلى الشركة المبلغة.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

K.4. هل تتحمل الشركة المبلغة مسؤولية ضمان دقة المعلومات التي تقدم التقارير عنها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية، حتى لو حصلت على تلك المعلومات من طرف آخر؟

نعم. تقع على عاتق الشركة المبلغة مسؤولية تحديد المالكين المستفيدين ومقدمي طلبات الشركة لديها وتقديم التقارير عنهم إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. في وقت تقديم التقرير، يتعين على كل شركة مبلغة أن تشهد بأن تقريرها أو طلبها حقيقي وصحيح وكامل. وعليه، تتوقع شبكة إنفاذ الجرائم المالية أن تحرص الشركات المبلغة على التحقق من المعلومات التي تتلقاها من المالكين المستفيدين ومقدمي الطلبات قبل تقديم التقارير عنها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

K.5. ماذا يجب أن تفعل الشركة المبلغة إذا قام المالك المستفيد أو مقدم طلب الشركة بحجب المعلومات؟

في حين تدرك شبكة إنفاذ الجرائم المالية أن الكثير من المعلومات المطلوب تقديمها في التقارير عن الشركات المسجلة في الولايات المتحدة ومقدمي طلبات الشركة سيتم تقديمها إلى المستفيدين المالكين عنها، فإن الشركات المبلغة من قبل وكلاء الأفراد قد تواجه مواقف لا يمكن فيها تقديم معلومات كاملة عن المستفيدين المالكين إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. وبموجب القانون 1 من أجل تعزيز الشفافية المؤسسية لمكافحة غسل الأموال لعام 2021، سيكون لدى الشركات المبلغة حتى 1 يناير/كانون الثاني 2024 لتقديم التقارير عن المعلومات المالكية الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

هذا لا يعفي الشركات المبلغة الحالية من التزامها الحالي بالتواصل مع المستفيدين المالكين لطلب، والحصول على المعلومات المطلوبة، ومراجعة المعلومات التي تم تقديمها سابقًا من أجل ضمان دقتها وتحديثها. ويجب على الشركات المبلغة التي تتعامل مع شركات مبلغة بالغير في المعلومات المستفيدين المالكين ومقدمي الطلبات الذين قد يواجهون صعوبات في تقديم المعلومات المطلوبة بتقديم التقارير عن المعلومات المالكية الانتفاعية الكاملة والمحدثة.

يجب على الأشخاص الذين يفكرون في إنشاء وتسجيل كيانات قانونية ستكون شركات مبلغة أن يتخذوا خطوات لضمان حصولهم على المعلومات المالكية الانتفاعية المطلوبة لتقديمها إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية، وأن يدركوا آليات قائمة لضمان إبقاء الشركة المبلغة على علم بالتغييرات التي تحدث على تلك المعلومات.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

L. إعفاءات الشركة المبلغة

L.1. ما هي معايير إعفاء الكيان المعفى من الضرائب من شرط تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية؟

يكون الكيان مؤهلاً للحصول على إعفاء الكيان المعفى من الضرائب إذا انطبق **أي** من المعايير الأربعة التالية عليه:

(1) الكيان هو منظمة موصوفة في القسم 501(c) من قانون العائدات الداخلية للعام 1986 (القانون) (المحدد بغض النظر عن القسم 508(a) من القانون) ومعفى من الضرائب بموجب القسم 501(a) من القانون.
(2) الكيان هو منظمة موصوفة في القسم 501(c) من قانون وكان معفى من الضرائب بموجب القسم 501(a) من القانون، ولكن خسر صفته كمعفى من الضرائب منذ أقل من 180 يوماً.
(3) الكيان هو منظمة سياسية، على النحو المحدد في القسم 527 (1) (e) من القانون، معفاة من الضرائب بموجب المادة 527 (a) من القانون.
(4) الكيان هو صندوق استئماني موصوف في الفقرة (1) أو (2) من القسم 4947 (a) من القانون.

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية قوائم مرجعية لهذا الإعفاء (راجع الإعفاء رقم 19) ولإعفاءات إضافية لمتطلبات تقديم التقارير (راجع الفصل 1.2 "هل شركتي معفاة من متطلبات تقديم التقارير؟")

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

L.2. ما هي معايير إعفاء الكيان غير النشط من شرط تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية؟

الكيان مؤهل للحصول على إعفاء الكيان غير النشط إذا انطبقت المعايير الستة التالية كلها عليه:

(1) تأسس الكيان في 1 كانون الثاني/ يناير 2020 أو قبله.
(2) لا يشارك الكيان في أعمال نشطة.
(3) ليس الكيان مملوكاً من شخص أجنبي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كلياً أو جزئياً. يعني "الشخص الأجنبي" الشخص الذي ليس من الولايات المتحدة. يُعرّف الشخص من الولايات المتحدة في المادة 7701 (30) (a) من قانون الإيرادات الداخلية لعام 1986 بأنه مواطن أو مقيم في الولايات المتحدة، والشراكة والشركات المحلية، وغيرها من الممتلكات والصناديق الاستئمانية.
(4) لم يشهد الكيان أي تغيير في الملكية في فترة الإثني عشر شهراً السابقة.
(5) لم يرسل الكيان أو يتلقى أي أموال تزيد قيمتها عن 1000 دولار، سواء بشكل مباشر أو من خلال أي حساب مالي كان للكيان أو أي فروع للكيان مصلحة فيه، في فترة الإثني عشر شهراً السابقة.
(6) لا يمتلك الكيان بخلاف ذلك أي شكل أو نوع من الأصول، سواء في الولايات المتحدة أو في الخارج، بما في ذلك أي فائدة ملكية في أي شركة أو شركة محدودة المسؤولية أو كيان آخر مماثل..

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية قوائم مرجعية لهذا الإعفاء (راجع الإعفاء رقم 23) ولإعفاءات إضافية لمتطلبات تقديم التقارير (راجع الفصل 1.2 "هل شركتي معفاة من متطلبات تقديم

التقارير؟")

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

L.3. ما هي معايير الإعفاء الفرعي من شرط تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية؟

يمكن إعفاء فروع أنواع معينة من الكيانات المعفاة من متطلبات تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية من شرط تقديم التقارير.

يكون الكيان مؤهلاً للحصول على الإعفاء الفرعي إذا انطبق ما يلي:

تكون فوائد الملكية الخاصة بالكيان خاضعة لسيطرة **أي** من هذه الأنواع من الكيانات المعفاة أو مملوكة منها بالكامل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة:

- جهة تقديم التقارير عن الأوراق المالية؛
- جهة حكومية؛
- مصرف؛
- اتحاد ائتماني؛
- مؤسسة الإيداع القابضة؛
- سمسار أو تاجر في الأوراق المالية؛
- وكالة تبادل أو تصفية الأوراق المالية؛
- الكيان المسجل بموجب قانون تبادل آخر؛
- شركة استثمار أو مستشار استثماري؛
- مستشار صندوق رأس المال الاستثماري؛
- شركة تأمين؛
- مصدر تأمين مرخص من الولاية؛
- الكيان المسجل بموجب قانون تبادل السلع؛
- شركة محاسبة؛
- مرفق عام؛
- مرفق عام للسوق المالية؛
- كيان معفى من الضرائب؛ أو
- شركة كبيرة عاملة.

يحتوي دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية على تعاريف للكيانات المعفاة المحددة أعلاه وقائمة مرجعية لهذا الإعفاء (راجع الإعفاء رقم 22). يتضمن دليل الشبكة أيضاً قوائم مرجعية بالإعفاءات الإضافية من متطلبات تقديم التقارير (راجع الفصل 1.2 "هل شركتي معفاة من متطلبات تقديم التقارير؟")

[صادر بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2023]

L.4. إذا كنت أملك مجموعة من الشركات ذات الصلة، فهل يمكنني دمج الموظفين عبر تلك الشركات لتلبية معايير الإعفاء لشركة كبيرة عاملة من تعريف الشركة المبلّغة؟

كلا. يتطلب إعفاء الشركة الكبيرة العاملة أن يوظف الكيان نفسه أكثر من 20 موظفاً بدوام كامل في الولايات المتحدة ولا يسمح بدمج عدد الموظفين هذا عبر كيانات متعددة.

يتضمن دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية قائمة مرجعية لهذا الإعفاء (راجع الإعفاء رقم 21)

[صادر بتاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

L.5. كيف تبلّغ الشركة شبكة إنفاذ الجرائم المالية بأنها معفاة؟

لا تحتاج الشركة إلى إبلاغ شبكة إنفاذ الجرائم المالية بأنها معفاة من متطلبات تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية إذا لطالما كانت معفاة دائماً.

إذا قدمت شركة ما تقرير معلومات الملكية الانتفاعية وتأهلت لاحقاً للحصول على إعفاء، فيجب عليها تقديم تقرير محدث بمعلومات الملكية الانتفاعية للإشارة إلى أنها معفاة حديثا من متطلبات تقديم التقرير. يتم تقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية المحدثة إلكترونياً من خلال نظام التقديم الآمن. ولن يشترط تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية محدث للكيان المعفى حديثاً إلا أن يقوم الكيان بما يلي: (1) تحديد هويته؛ و(2) وضع علامة على المربع الذي يشير إلى حالة الإعفاء الجديدة.

[صادر بتاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023]

L.6. هل تعتبر الشركة التابعة التي يتم التحكم جزئياً في حصص ملكيتها من قبل كيان معفي مؤهلة للحصول على إعفاء الشركة التابعة؟

كلا. إذا كانت الكيان المعفي يسيطر على بعض، ولكن ليس كافة حصص ملكية الشركة التابعة، فإن الشركة التابعة لا تكون مؤهلة. للتأهل، يجب أن تكون حصص الملكية في الشركة التابعة مملوكة بالكامل بنسبة 100 في المئة أو خاضعة لسيطرة كيان معفي.

تكون الشركة التابعة التي يتم التحكم في حصص ملكيتها أو امتلاكها بالكامل، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل بعض الكيانات المعفاة، معفاة من متطلبات تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية. في هذا السياق، يعني التحكم في حصص الملكية أن الكيان المعفي يسيطر بشكل كامل على كافة حصص ملكية الشركة المبلغة، بنفس الطريقة التي يجب أن يمتلك بها الكيان المعفي بالكامل جميع مصالح الملكية في الشركة التابعة حتى ينطبق الإعفاء.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2024]

L. 7. إذا كان حجم الشركة المبلغة يتراوح بين أعلى أو أسفل أحد الحدود المسموح بها لإعفاء الشركة التشغيلية الكبيرة، فهل تحتاج الشركة المبلغة إلى تقديم تقرير عن معلومات الملكية الانتفاعية؟

نعم. ستحتاج الشركة إلى تقديم تقرير عن معلومات الملكية الانتفاعية إذا كانت تلبي تعريف الشركة المبلغة ولا تلبي معايير إعفاء الشركة التشغيلية الكبيرة (أو أي إعفاء آخر). إذا قدمت الشركة تقريراً عن معلومات الملكية الانتفاعية ثم أصبحت معفاة كشركة تشغيلية كبيرة، فيجب عليها تقديم تقرير عن معلومات الملكية الانتفاعية "للكيان المعفي حديثاً" إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية مع تحديد أن الشركة معفاة الآن. إذا لم تعد الشركة في وقت لاحق تلبي معايير إعفاء الشركة التشغيلية الكبيرة أو أي إعفاء آخر، فيجب على الشركة المبلغة تقديم التقرير المحدث عن معلومات الملكية

الانتفاعية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. ينبغي تقديم التقارير المحدثة إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية في غضون 30 يوماً تقويمياً من حدوث التغيير.

للتأهل لإعفاء الشركات التشغيلية الكبيرة، يجب أن يكون لدى الكيان أكثر من 20 موظفاً بدوام كامل في الولايات المتحدة، ويجب أن يكون قد قدم إقراراً ضريبياً على الدخل الفيدرالي أو إقراراً للمعلومات في الولايات المتحدة في العام السابق يوضح أكثر من $5,000,000 في الإيصالات أو المبيعات الإجمالية، ويجب أن يكون له وجود تشغيلي في مكتب فعلي في الولايات المتحدة.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

L.8. هل يتم تضمين خدمات الاتصالات في إعفاء المرافق العامة من متطلبات تقديم التقارير؟

تنص لوائح شبكة إنفاذ الجرائم المالية على أن الكيان الذي يعد مرفقاً عاماً منظماً كما هو محدد في المادة 26 من قانون الولايات المتحدة الباب7701(A)(33)(a) والذي يقدم خدمات الاتصالات أو الطاقة الكهربائية أو الغاز الطبيعي أو خدمات المياه والصرف الصحي داخل الولايات المتحدة ليس ملزماً بتقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية الخاصة به إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية. تتضمن هذه المرافق العامة الخاضعة للتنظيم المعفاة شركة تعمل في تقديم أو بيع خدمات الهاتف أو التلغراف إذا كانت أسعار هذا التقديم أو البيع تلي متطلبات المادة 26 من قانون الولايات المتحدة 7701(A)(33)(a)، كما هو محدد في المادة 26 من قانون الولايات المتحدة الباب 7701(D)(33)(a).

[تم الإصدار بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2024]

L.9. هل تتأهل الشركة للحصول على إعفاء الشركة التشغيلية الكبيرة إذا لم تقم بعد بتقديم إقرار ضريبة الدخل الفيدرالية أو المعلوماتية عن العام السابق؟

ينص قانون الشفافية للشركات (CTA) على أن الشركة قد تكون مؤهلة للحصول على إعفاء الشركة التشغيلية الكبيرة بناءً على ضريبة الدخل الفيدرالية أو الإقرار المعلوماتي المقدم "في" العام السابق، في حين تشير لوائح شبكة إنفاذ الجرائم المالية إلى الإقرارات الضريبية أو المعلوماتية المقدمة "عن" العام السابق. إلى الحد الذي لم يتم فيه تقديم إقرار ضريبي أو معلوماتي للسنة السابقة في العام السابق (على سبيل المثال، لأن الشركة لم تقدم إقرارها للسنة السابقة في الوقت الذي يتعين فيه تقديم التقارير عن معلومات الملكية الانتفاعية، أو لأن الإقرار المقدم في العام السابق كان لسنة سابقة)، يجب على الشركة استخدام الإقرار المقدم في العام السابق لأغراض تحديد أهليتها للإعفاء. إذا قامت شركة تعتمد على هذا الإعفاء بتقديم إقرار ضريبي لاحقاً يوضح أن إجمالي المبيعات أو الإيصالات أقل من 5 ملايين دولار، ولم تعد مؤهلة للإعفاء من شركة تشغيلية كبيرة أو أي إعفاء آخر، فيكون لديها 30 يوماً من تاريخ الإقرار الضريبي لتقديم التقرير الأولي معلومات الملكية الانتفاعية. يجب أن يوضح إقرار ضريبة الدخل الفيدرالي أو المعلوماتي أكثر من $5,000,000 في الإيصالات أو المبيعات الإجمالية، كما هو موضح كإيصالات أو مبيعات إجمالية (صافي الإقرارات والمخصصات) في استمارة دائرة الإيرادات الداخلية رقم 1120 الخاصة بالكيان، أو استمارة دائرة الإيرادات الداخلية رقم 1120 الموحدة، أو استمارة دائرة الإيرادات الداخلية رقم 1120-S، أو استمارة دائرة الإيرادات الداخلية رقم 1065، أو أي استمارة دائرة الإيرادات الداخلية أخرى منطبقة، باستثناء الإيصالات أو المبيعات الإجمالية من مصادر خارج الولايات المتحدة، كما هو محدد بموجب مبادئ ضريبة الدخل الفيدرالية.

[تم الإصدار بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2024]

M. معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية

M.1. ما هو معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

إنّ "معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية" هو رقم تعريف فريد ستصدره شبكة إنفاذ الجرائم المالية لفرد أو شركة مبلغة عند الطلب بعد أن يقدم الفرد أو الشركة المبلغة معلومات معينة إليها. يجوز للفرد أو الشركة المبلغة الحصول على معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية واحد فقط.

يحتوي دليل الامتثال للكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية على معلومات إضافية عن معرّفات شبكة إنفاذ الجرائم المالية في الفصل 4.3 "ما هو معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية وكيف يمكنني استخدامه؟"

[صادر بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

M.2. كيف يمكنني استخدام معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

عندما يحصل المالك المستفيد أو مقدم طلب الشركة على معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية، يمكن للشركات المبلغة بتقديم تقرير بمعرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية الخاص بذلك الفرد بدلاً من المعلومات الشخصية المطلوبة بخلاف ذلك في تقرير معلومات الملكية الانتفاعية.

يجوز لشركة مبلغة تقديم التقارير عن معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية والاسم القانوني الكامل لكيان آخر بدلاً من المعلومات حول المالكين المستفيدين عندما يتم استيفاء ثلاثة شروط: (1) يحصل الكيان الآخر على معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية ويقدمه لشركة مبلغة؛ (2) يمتلك المالكون المستفيدون حصصاً في شركة مبلغة من خلال حصص ملكية الكيان الآخر؛ و(3) المالكون المستفيدون لشركة مبلغة والكيان الآخر هم نفس الأفراد تماماً.

[تم التحديث في 12 كانون الثاني/يناير 2024]

M.3. كيف أطلب معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

يمكن للأفراد طلب معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024، عن طريق استكمال استمارة عبر موقع إلكتروني على الموقع https://fincenid.fincen.gov. سيحتاج الأفراد إلى تقديم اسمهم القانوني الكامل وتاريخ ميلادهم وعنوانهم ورقم التعريف الفريد وإصدار الولاية القضائية من وثيقة التعريف المقبولة وصورة لوثيقة التعريف. بعد أن يقدم الفرد هذه المعلومات، سيحصل على الفور على معرف فريد لشبكة إنفاذ الجرائم المالية.

قد تطلب الشركات المبلغة معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية عن طريق وضع علامة في مربع في تقرير معلومات الملكية الانتفاعية عند التقديم. بعد أن تقدم الشركة المبلغة التقرير، ستتلقى الشركة على الفور معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية الفريد. إذا رغبت الشركة المبلغة في طلب معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية بعد تقديم تقرير الملكية الانتفاعية الأولي، فيمكنها تقديم تقرير محدث عن معلومات الملكية الانتفاعية تطلب فيه معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية، حتى لو لم تكن بحاجة إلى تحديث معلوماتها بخلاف ذلك.

[تم التحديث في 4 كانون الثاني/يناير 2024]

M.4. هل معرّفات شبكة إنفاذ الجرائم المالية مطلوبة؟

كلا. لا يُطلب من الفرد أو الشركة المبلغة الحصول على معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

[صادر في 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

M.5. هل عليّ تحديث أو تصحيح المعلومات التي قدمتها للحصول على معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

نعم. يجب على الأفراد تحديث أو تصحيح المعلومات من خلال طلب معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية الذي يُستخدم أيضاً لطلب معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية.

- يجب على الأفراد الإبلاغ عن أي تغيير في المعلومات التي قدموها للحصول على معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد تاريخ حدوث التغيير.
- إذا كان هناك أي عدم دقة في هذه المعلومات، يجب على الفرد تصحيح المعلومات في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد التاريخ الذي أصبح فيه على علم بعدم الدقة أو كان لديه سبب لمعرفتها.

يجب على الشركات المبلغة التي لديها معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية تحديث أو تصحيح معلوماتها من خلال تقديم تقرير معلومات الملكية الانتفاعية المحدث أو المصحح، بحسب الاقتضاء.

[صادر بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

M.6. هل هناك أي طريقة لإلغاء تفعيل معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية للفرد الذي لم يعد قيد الاستخدام حتى لا يضطر بعد ذلك إلى تحديث المعلومات المرتبطة به؟

تقيّم شبكة إنفاذ الجرائم المالية الخيارات بنشاط للسماح للأفراد بإلغاء تنشيط معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية بحيث لا يحتاجون إلى تحديث المعلومات الشخصية الأساسية على أساس مستمر. وستقدم الشبكة إرشادات إضافية بشأن هذه الوظيفة عند الانتهاء من تلك العملية.

[صادر بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 2023]

M.7. من يمكنه طلب معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية نيابةً عن فردٍ ما؟

يجوز لأي شخص مخول بالتصرف نيابةً عن فرد ما أن يطلب معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية نيابةً عن الفرد في الأول من كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده.

يتم توفير معرفات شبكة إنفاذ الجرائم المالية للأفراد عند الطلب بعد أن يقدم الطرف الطالب المعلومات اللازمة. يتطلب الحصول على معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية لشخص ما أن يقوم الطرف الطالب بإنشاء حساب على الموقع .Login gov، والذي يرتبط بالشخص الذي يتلقى معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية. يجب على الأفراد الذين يتلقون معرف شبكة إنفاذ الجرائم المالية التأكد من حفظ بيانات اعتماد تسجيل الدخول الخاصة بهم، بما في ذلك عنوان البريد الإلكتروني والمعلومات متعددة العوامل المرتبطة بالحساب على الموقع Login.gov الخاص بهم، للرجوع إليها في المستقبل.

يحتوي دليل امتثال الكيانات الصغيرة الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية على معلومات إضافية عن معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية في الفصل 4.3 "ما هو معرّف شبكة إنفاذ الجرائم المالية وكيف يمكنني استخدامه؟"

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

N. مقدمو الخدمات الطرف ثالث

N.1. هل يمكن لمقدم خدمة طرف ثالث مساعدة الشركات المبلغة من خلال تقديم المعلومات المطلوبة إلى شبكة المالية نيابة عنها؟

نعم. قد تستخدم الشركات المبلغة مقدمي الخدمات الخارجيين لتقديم تقارير معلومات الملكية الانتفاعية. سيكون لدى مقدمي الخدمات الطرف ثالث القدرة على تقديم التقارير عبر موقع التقديم الإلكتروني لمعلومات الملكية الانتفاعية الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية أو واجهة برمجة التطبيقات (API). لطلب المواصفات التقنية لواجهة برمجة التطبيقات (API)، استخدم استمارة الاتصال الخاص بشبكة إنفاذ الجرائم المالية (https://www.fincen.gov/contact). يرجى القيام بما يلي عند إرسال استفسارك:(1) حدد الموضوع المرتبط بالملكية الانتفاعية (BO)/ قانون الشفافية للشركات (CTA)؛ (2) حدد الموضوع المرتبط بطلبات واجهة برمجة التطبيقات (API)؛ (3) في نص الرسالة، حدد طبيعة استفسارك المتعلق بواجهة برمجة التطبيقات (على سبيل المثال، "أود مراجعة المواصفات التقنية لواجهة برمجة التطبيقات"، "أود طلب الوصول إلى واجهة برمجة التطبيقات"، إلخ).

[تم التحديث في 4 كانون الثاني/يناير 2024]

N.2. ما هو نوع الدليل الذي ستتلقاه الشركة المبلغة كتأكيد على أن تقرير معلومات الملكية الانتفاعية الخاص بها تم تقديمه بنجاح من قبل مقدم خدمة تابع لطرف ثالث؟

يوفر تطبيق التقارير الإلكتروني لمعلومات الملكية الانتفاعية، والذي أصبح متاحاً اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024، إقراراً بنجاح أو فشل التقديم، وسيتمكن مقدم الطلب من تنزيل نسخة عن تقرير معلومات الملكية الانتفاعية. ستحتاج الشركة المبلغة إلى الحصول على هذا التأكيد من مقدم الخدمة التابع لطرف ثالث.

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

N.3. هل سيكون مقدم الخدمة التابع لطرف ثالث قادراً على إرسال تقارير معلومات الملكية الانتفاعية المتعددة إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية في نفس الوقت؟

نعم. سيتمكن مقدمو الخدمات التابعون لجهات خارجية من إرسال تقارير معلومات الملكية الانتفاعية المتعددة من خلال واجهة برمجة التطبيقات (API).

[تم الإصدار بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023]

0. الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية

0. 1. متى سيتمكن المالكون المستفيدون من الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية؟

ستتبع شبكة إنفاذ الجرائم المالية نهجاً تدريجياً لتوفير الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية.

- ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى في ربيع عام 2024، وستكون برنامجاً تجريبياً لعدد قليل من مستخدمي الوكالات الفيدرالية.
- ستعمل المرحلة الثانية، المتوقع أن تكون في صيف عام 2024، على توسيع نطاق الوصول إلى مكاتب الخزانة والوكالات الفيدرالية الأخرى المشاركة في أنشطة إنفاذ القانون والأمن القومي والتي لديها بالفعل مذكرات تفاهم للوصول إلى معلومات قانون سرية البنوك.
- ستعمل المرحلة الثالثة، المتوقع أن تكون في خريف عام 2024، على توسيع نطاق الوصول إلى الوكالات الفيدرالية الإضافية العاملة في مجال إنفاذ القانون والأمن القومي وأنشطة الاستخبارات، فضلاً عن شركاء إنفاذ القانون على مستوى الولايات والحكومات المحلية والقبلية.
- ستعمل المرحلة الرابعة، المتوقع أن تكون في شتاء عام 2024، على توسيع نطاق الوصول إلى الوكالات الفيدرالية الوسيطة في ما يتعلق بطلبات الحكومات الأجنبية.
- ستعمل المرحلة الخامسة، المتوقع أن تكون في ربيع عام 2025، على توسيع نطاق الوصول إلى المؤسسات المالية الخاضعة لمتطلبات العناية الواجبة بالعملاء بموجب القانون المعمول به والجهات المشرفة عليها.

لا تقبل شبكة إنفاذ الجرائم المالية حالياً طلبات الوصول إلى معلومات المالكين المستفيدين. وستقدم شبكة إنفاذ الجرائم المالية إرشادات إضافية حول كيفية طلب الوصول في المستقبل.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

0. 2. أنا أعمل في وكالة فيدرالية. كيف يمكنني طلب معلومات المالك المستفيد من شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

يحق لشبكة إنفاذ الجرائم المالية الكشف عن معلومات المالكين المستفيدين للوكالات الفيدرالية العاملة في أنشطة الأمن القومي أو الاستخبارات أو إنفاذ القانون بالإضافة إلى الوكالات التنظيمية الفيدرالية التي تشرف على المؤسسات المالية للتأكد من الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة بالعملاء. من أجل طلب معلومات حول المالكين المستفيدين من شبكة إنفاذ الجرائم المالية، ستحتاج الوكالات الفيدرالية أولاً إلى إبرام مذكرة تفاهم مع شبكة إنفاذ الجرائم المالية تصف كيف ستحمي الوكالة أمن المعلومات وسريتها. ستتوفر معلومات إضافية حول إبرام مثل هذه المذكرة عندما تصبح وكالتك مؤهلة للحصول على إمكانية الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية بموجب الجدول الزمني للتنفيذ التدريجي (راجع السؤال 0.1).

وفي الوقت نفسه، نشجع الوكالات المهتمة بالوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية على مراجعة قاعدة الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية والضمانات والتعرف على متطلبات هذه القاعدة للوكالات التي يمكنها الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية. يرجى الاطلاع على السؤال 0.5 لمزيد من المعلومات.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

0.3 ما هي الوكالات الحكومية التي يمكنها طلب معلومات المالك المستفيد من شبكة إنفاذ الجرائم المالية؟

ستتمكن وكالات إنفاذ القانون على المستوى الوطني والمحلي والقبلي - أي الوكالات الحكومية المخولة بموجب القانون بالمشاركة في التحقيق أو إنفاذ الانتهاكات المدنية أو الجنائية للقانون - من طلب معلومات الملكية الانتفاعية من شبكة إنفاذ الجرائم المالية في ظروف معينة. ومع ذلك، لا تستطيع وكالة إنفاذ القانون التابعة للولاية أو المحلية أو القبلية طلب معلومات الملكية الانتفاعية من شبكة إنفاذ الجرائم المالية إلا إذا حصلت على ترخيص من "محكمة مختصة" لطلب المعلومات في تحقيق جنائي أو مدني. يجب على وكالة إنفاذ القانون على مستوى الولاية أو المحلية أو القبلية أيضاً تلبية بعض متطلبات الوصول الأخرى، بما في ذلك إبرام مذكرة تفاهم مع شبكة إنفاذ الجرائم المالية تصف كيف ستحمي الوكالة أمن المعلومات وسريتها.

بالإضافة إلى ذلك، قد تطلب الوكالات التنظيمية الحكومية التي تشرف على المؤسسات المالية للتأكد من امتثالها لمتطلبات العناية الواجبة بالعملاء أيضاً معلومات عن المالكين المستفيدين من شبكة إنفاذ الجرائم المالية لإجراء مثل هذا الإشراف. ومثل الوكالات الحكومية المحلية الأخرى، للحصول على معلومات الملكية الانتفاعية من شبكة إنفاذ الجرائم المالية، على الوكالات التنظيمية الحكومية إبرام مذكرة تفاهم مع شبكة إنفاذ الجرائم المالية تصف كيف ستحمي الوكالة أمن المعلومات وسريتها.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

0.4 هل تستطيع الحكومات الأجنبية الوصول إلى معلومات المالكين المستفيدين؟

لن تتمكن الحكومات الأجنبية من الوصول بشكل مباشر إلى نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بالمالكين المستفيدين - وهو النظام الآمن الذي تستخدمه شبكة إنفاذ الجرائم المالية لتلقي وتخزين معلومات الملكية الانتفاعية - ولكنها ستكون قادرة على طلب معلومات الملكية الانتفاعية من خلال الوكالات الفيدرالية الوسيطة. يجوز للحكومات الأجنبية أن تطلب معلومات الملكية الانتفاعية لأغراض التحقيق أو الملاحقة القانونية، أو لأغراض الأمن القومي أو نشاط الاستخبارات، المصرح به بموجب قوانين الدولة الأجنبية. تتوفر قناتان مختلفتان للطلب للحكومات الأجنبية:

1. الطلبات المقدمة بموجب معاهدة أو اتفاقية أو اتفاقية دولية؛ أو

2. الطلبات المقدمة، عندما لا تتوفر مثل هذه المعاهدة أو الاتفاقية، من قبل سلطة إنفاذ القانون أو السلطة القضائية أو النيابة العامة في دولة أجنبية تحددها شبكة إنفاذ الجرائم المالية، بموافقة مكتب سكرتارية الولاية وبالتشاور مع النائب العام أو وكالات أخرى حسب الضرورة والمناسبة، لتكون دولة أجنبية موثوقة.

ولم تتم معالجة الطلبات الأجنبية للحصول على معلومات الملكية الانتفاعية بعد.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

0.5 كيف يجب على المستلمين المعتمدين الاستعداد لتلقي معلومات الملكية الانتفاعية وتخزينها واستخدامها؟

تختلف الاستعدادات اللازمة لتلقي معلومات الملكية الانتفاعية وتخزينها واستخدامها اعتماداً على نوع المستلم المعتمد. يجب على المهتمين بالوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية أولاً مراجعة قاعدة الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية والضمانات (واللوائح ذات الصلة في القانون رقم 31 من قانون اللوائح الفيدرالية 1010.955). اعتماداً على نوع المستلم المعتمد، قد تشمل المتطلبات، على سبيل المثال لا الحصر، الوكالة التي:

- تضع المعايير والإجراءات اللازمة لحماية أمن معلومات الملكية الانتفاعية التي تتلقاها وسريتها، بما في ذلك إجراءات تدريب موظفي الوكالة على التعامل المناسب مع هذه المعلومات وحمايتها؛
- تقدم التقارير إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) في البداية، وسنوياً بعد ذلك، يصف المعايير والإجراءات التي تستخدمها الوكالة لضمان أمن أي معلومات ملكية انتفاعية تتلقاها وسريتها؛
- تزود شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) في البداية، ثم بشكل نصف سنوي بعد ذلك، بشهادة من رئيس الوكالة، على أساس غير قابل للتفويض، تفيد بأن هذه الأخيرة تملك معاييرَ وإجراءات لتنفيذ متطلبات الأمن والسرية بشكل مناسب؛
- تنشئ أو تخصص، على نحو يرضي شبكة إنفاذ الجرائم المالية، نظاماً آمناً لتخزين معلومات الملكية الانتفاعية؛
- تنشئ وتحافظ على نظام دائم قابل للتدقيق للسجلات الموحدة لطلبات الوكالة للحصول على معلومات الملكية الانتفاعية بما في ذلك، لكل طلب، تاريخ الطلب، واسم الفرد الذي يقدمه، وسبب الطلب، وأي إفصاح عن هذه المعلومات من قبل أو إلى الوكالة الطالبة، وغيرها من المعلومات أو المراجع اللازمة لإعادة تحديد أسباب الطلب؛
- تجري تدقيقاً داخلياً سنوياً للتحقق من أن المعلومات التي تم الحصول عليها من شبكة إنفاذ الجرائم المالية تم الوصول إليها واستخدامها بشكل مناسب ووفقاً للمعايير والإجراءات المعمول بها، وتقدم نتائج هذا التدقيق إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية عند الطلب؛
- تتعاون مع التدقيق السنوي الذي تجريه شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) لمدى التزام الوكالات بمتطلبات الأمن والسرية لضمان أنّ الوكالات تطلب المعلومات وتستخدمها بشكل مناسب، بما في ذلك عن طريق تقديم أي معلومات تطلبها شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) على الفور لدعم تدقيقها السنوي.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]

0.6. على الرغم من أن المؤسسات المالية الخاضعة لمتطلبات العناية الواجبة بالعملاء ليست ملزمة حالياً بالوصول إلى نظام التكنولوجيا الخاص بالملكية الانتفاعية (BO IT)، فما هي توقعات الإشراف الحالية إذا اختارت الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية من نظام التكنولوجيا الخاص بالمالكين المستفيدين، عندما يصبح الوصول متاحاً لها؟

تتوقع شبكة إنفاذ الجرائم المالية توسيع نطاق الوصول إلى نظام التكنولوجيا الخاص بالملكية الانتفاعية ليشمل المؤسسات المالية الخاضعة لمتطلبات العناية الواجبة بالعملاء بموجب القانون المعمول به، إلى جانب المشرفين عليها، في ربيع عام 2025. تعتزم شبكة إنفاذ الجرائم المالية تقديم إرشادات إضافية بشأن أي توقعات إشرافية محددة للمؤسسات المالية التي تختار الوصول إلى نظام التكنولوجيا الخاص بالملكية الانتفاعية قبل حصولها على حق الوصول إلى النظام.

لمزيد من المعلومات، راجع البيان المشترك بين الوكالات للمصارف بشأن إصدار قاعدة الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية وبيان المؤسسات المالية غير المصرفية بشأن إصدار قاعدة الوصول إلى معلومات الملكية الانتفاعية.

[تم الإصدار بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2024]